



PROVISIONAL

A/38/PV.7
30 September 1983

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٠ / ٠٠

الرئيس : السيد ايويكا (بنما)
ثم : السيد سترتشكا (تشيكوسلوفاكيا)

- خطاب فخامة السيد ارستيدس ماريا بريرا رئيس جمهورية الرأس الأخضر
- خطاب فخامة القائد دانييل أورتيغا سافيدرا ، منسق المجلس السياسي لحكومة التعمير الوطني في جمهورية نيكاراغوا
- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمات كل من :

السيد هارالا مبوليس (اليونان)
السيد تيند مانز (بلجيكا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

83-64037/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠ / ٢٥

خطاب فخامة السيد ارستيدس ماريا بريرا رئيس جمهورية الراس الاخضر

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ستستمع الجمعية العامة الان الى خطاب السيد رئيس جمهورية الراس الاخضر ورئيس اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة السهل .
اصطحب فخامة السيد ارستيدس ماريا بريرا ، رئيس جمهورية الراس الاخضر الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة ، يشرفني ان ارحب في الامم المتحدة بفخامة السيد ارستيدس ماريا بريرا رئيس جمهورية الراس الاخضر ، ورئيس اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة السهل ، وادعوه لمخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس بريرا (تكلم بالبرتغالية وقدم الوفد نوا بالانكليزية) : اني اذ اتكلم لاول مرة كرئيس للجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة السهل امام الجمعية العامة للامم المتحدة ، في دورتها الثامنة والثلاثين هذه الجمعية ذائعة الصيت ذات السيادة ، فاني - نيابة عن رؤساء الدول الاعضاء في هذه اللجنة - افعل ذلك واضعا في اعتباري اهمية الجهود التي يبذلها جميع الممثلون هنا من رجال وسيدات وهم يمثلون كل الدول من جميع القارات .

واذا كان الانسان يمتلك الان كل ما ظلت البشرية تحلم به من قديم ، بغية العيش في وئام مع الطبيعة ، والتوحد في كل متناغم متماسك ، فانه بات يحتكم - في نفس الوقت - في ادوات ذات قدرة لم يسبق لها مثيل على محو الاف السنين من الحضارة وتحويلها الى رماد .

وهذا هو السبب في أنه - في كل عام - تعلق آمال عديدة على هـذه الجمعية العامة التي تتوقع الشعوب منها ان تكون جمعية من اناس متمتعين بصفاء

الذهن متلهفين على صون مستقبل الامم ، يوحد ما بينهم تصميم مشترك على قهر كل ما يعترض تقدم البشرية من عقبات .

ان الملايين من الرجال والنساء تتوقع ان تنجم عن قرارات الجمعية العامة وتوصياتها أفعال ايجابية ، تحول دموع ضحايا الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى الى ابتسامات امل ، وتوفر العيش المريح الذى طال انتظاره لمخيمات اللاجئين ، وتقدم التشجيع الذى لا غنى عنه للمقاتلين في سبيل الحرية ، والخبز الى من يتضورون جوعا ، وتعيد الرغبة في الحياة الى اولئك الذين باتوا يرون في الموت افضل ملاذ . فلا اعتقد اننا نستطيع العيش بغيرهم ، ونحن نعلم انه بالرغم من أن الانتاج الزراعي للعالم اليوم قادر على توفير احتياجات شعوب العالم من الغذاء ، يحكم الجوع وسوء التغذية على السواد الاعظم من سكان هذا الكوكب بالعيش في ظل ظروف دون انسانية . والحقيقة ان المجتمع الانساني لم يتمكن بعد في عصر الحاسبات الالكترونية واستكشاف الفضاء من توفير ابسط الحاجات الالوية لأغبيته الساحقة . ان الذين يعيشون اليوم في وفرة ورضا ينسون ان وضعهم هذا يمكن أن يكون مقلقا وهشا للغاية ، وأن عواقب الفقر المستشري في معظم مناطق العالم يمكن أن تؤثر عليهم إن اجلا وإن عاجلا .

يعيش القادة في مختلف أرجاء العالم وعيونهم معلقة بسنة ٢٠٠٠ ، محاولين سير أغوار العصر الجديد الآتي . الا أن هناك ، في الوقت ذاته ، وعيا أعظم بالمخاطر التي ينطوى عليها كون البشرية قد حملت معها ، على مر العصور ، العديد من رواسب عبودية الماضي .

اننا نعيش في حالة من القلقة والضنى ، مدركين أن التوترات في عالمنا قد بلغت حدا حرجا ، وان عالمنا يشهد من يوم لآخر تضائل قدرة الانسان على كبح جماح افعاله ، تلك الأفعال المترتبة ، في معظم الاحيان ، على سياسات ااداتها الضمير الانساني .

وذلك هو السبب في ان ثلاثين مليوناً من البشر الذين يعيشون في السهل ، اتشرف واحمل قبل كل شيء مسؤولية تمثيلهم في هذا المحفل ، يعلقون آمالهم على التغلب على الكوارث التي تتهدد وجودهم ذاته - وهي الجفاف والتصحّر - لا اعتقادهم انه من الممكن تغيير النظام الحالي للعلاقات الدولية ، وتوجيه الطاقات والموارد الضخمة المتوافرة للانسان الى ط من شأنه تصحيح الاختلال الخطير في الوضع الحالي ، والعمل على زيادة الرفاهية المادية والاجتماعية .

وفي اعتقادنا ، انه بغية الحفاظ على آمال السلام بين الشعوب ، وعلى التناسق بين الأمم - وهما يشكلان جوهر ميثاق الأمم المتحدة - توجد الان حاجة عاجلة لتعبئة جميع الموارد والتكنولوجيات المتاحة بغير ابطاء ، لمواجهة المشاكل الخطيرة بشجاعة ومسؤولية ، وهي المشاكل التي تعاني منها البشرية وتمثل تحدياً لضميرنا . ولقد كان ذلك القوة الدافعة للمناقشات التي جرت في الدورات السابقة ، وهو دليل على الوعي العميق بهذه المشاكل لدى هذه الجمعية . ومن ثم ، يبدولنا ، اننا يجب ان نواصل التحليل المستفيض للجوانب المختلفة للموقف ، ونضع موضع التنفيذ السياسات الكفيلة بتنفيذ القرارات التي اتخذت فعلاً او التي ستتخذ .

وأود الان ان اقدم التحية الى كل الوفود ، بصفتها رسل للأمل . ان العالم الذي نعيش فيه بحاجة الى جهودكم ، حتى نجنيه المزيد من المآسي ، بل ونحميه من الابداء الشاملة . ونحن ندرك من اجماع الآراء في هذه الجمعية ، ان المستقبل الذي تعمل الأمم المتحدة من اجله لا يمكن ان يقوم على اساس من الظلم او الكراهية او التنصّل من مسؤولياتنا الفردية والجماعية .

ولا شك ان هذا الادراك ، هو الذي أدى الى اختياركم ، سيدي الرئيس خورخي ايبوكا رئيساً للجمعية . فانتم رجل حوار ، وخبير في مشاكل عصرنا ، ولا يراودنا شك في انك ستسبح في ادارة مداوات هذه الدورة والوصول بها الى نهاية ناجحة ، سائراً في ذلك على خطى السيد هولاي ، الذي مكنته صفاته الشخصية ، وقدراته الدبلوماسية ، من القيام على خير وجه بهذه المهمة الضخمة ، التي انيطت به في العام الماضي .

وان كان من طبع سكان السهل عدم الاستسلام للتشاؤم ، فاني ارى ان العوامسـل
الحالية غير العواتية ، والحقائق المعروفة عن الموقف العالمي ، لا تتيح اساسا كبيرا للتفاؤل
في السنوات المقبلة . ولذا فانه يسعدنا كثيرا ان يتراءس هذه المنظمة كأمين عام لها ، رجل
برهن خلال فترة وجيزة ، على شعوره بالمسؤولية وقدرته وعزمه في مواجهة التحديات العديدة ،
التي واجهته كل يوم منذ تولى منصبه .

ان جهود السيد دي كوبيار ، لتخفيف حدة التوترات الدولية ، وتعزيز الثقة في جهاز
الأمم المتحدة ، وخلق الظروف التي تقرنا من بلوغ الأهداف الأساسية لميثاقنا ، هي ما يجعلنا
نعتقد ان اجراءاته ستكون لها نتائج ايجابية ، وهي ما يدعم أملنا في ان البشرية ستجـح
- بالرغم من المشاكل الصعبة والمعقدة للمجتمع الدولي - في التغلب على تلك المشاكل ، وان
العالم سيتخلص من معاناته .

كما اسعدنا ايضا ، انضمام سان كريستوفر ونيفيس ، الذي ترتب عليه توسيع اسرة الأمم
المتحدة ، ودعم ايماننا ، بأن نضال الشعوب من اجل الاستقلال وحق تقرير المصير ، جزء
من التطور التاريخي للانسان ، وحق مشروع لا يـدحض .

يعتبر الجفاف والتصحر ، من الأسباب الرئيسية للكوارث التي تحتاج حاليا مناطق
واسعة من عالمنا . ان ما يزيد على ثلث الأراضي القابلة للزراعة في العالم واقع في مناطق
اصابها الجفاف . وفيما يخص القارة الافريقية ، بات اتساع المناطق الجافة وشبه القاحلة منذرا
بالخطر ، حيث تغطي تلك المناطق حاليا ٤٤ في المائة من المساحة الاجمالية ، وبلاضافة
الى ذلك فان الأراضي منخفضة الخصوبة ، تمثل ١٨ في المائة من المساحة الاجمالية لقارة
افريقيا .

ويشير ما اجري من حسابات الى ان ما بين ٥٠ ألف الى ٧٠ ألف كيلومترا مربعا
من الأراضي الصالحة للزراعة يفقد سنويا نتيجة لزحف الصحراء ، مما يشكل تهديدا مباشرا
لبقاء ١٤ في المائة من سكان العالم ، اى حوالي ٦٢٨ مليون نسمة .

وضع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر ، الذي عقد في نيروبي من ٢٩ آب/اغسطس
الى ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٧ خطة عمل ، وخلص الى انه وان كان الانسان من العوامل الرئيسية

السببية للتصحر، فان لديه اليوم الوسائل التكنولوجية الفعالة لمقاومة هذه الظاهرة. وقد اوضح الأمين العام للأمم المتحدة آنئذ، اثناء المؤتمر المذكور، انه ينبغي اعطاء الأولوية للبلدان الأكثر تعرضا للخطر، وان الجهود يجب ان تتركز داخلها على السكان اكثر من تركرها على الأرض.

وانا ما ركزنا انتباهنا على المنطقة التي تضم اعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة السهل، منصرفين مؤقتا عن الصورة الاجمالية، اذ ركنا بلا ادنى شك، ان هذه المنطقة هي اكثر مناطق العالم تأثرا بظاهرة التصحر. فالمنطقة الجغرافية والبشرية المعروفة باسم السهل، تعاني حاليا ظروفًا صعبة ومشيرة للطقس ناجمة عن الجفاف الشديد الذي اجتاحت بلادنا، والتصحر الذي يهزحف بصورة لا هواده فيها وغما عن كل الجهود التي تبذلها حكومات وشعوب المنطقة، لوقف تعرية تربة السهل.

وبالتالي، نعتقد انه من الملائم ان نطرح هنا مشاغل بلادنا ونقدم تقريرا عن الجهود التي قمنا بها للحد او بالأقل، للتقليل من العوامل السببية لهذه المشكلة. ان شعوب السهل وقد انصهرت في بوتقة مرارة الكفاح من اجل البقاء، تعلمت الا تقبل اي لغة سوى لغة الحقائق حيثما كان الأمر متعلقا بالغذاء وتوفير الظروف الضرورية لحياة كريمة.

ان البلدان الواقعة في الحزام الواسع للمناطق القاحلة وشبه القاحلة من القارة هي : تشاد والرأس الأخضر والسنغال وغامبيا وقولتا العليا ومالي وموريتانيا والنيجر. تغطي منطقة السهل مساحة قدرها حوالي ١٤٦ مليون هكتار تقريبا، وتشكل المناطق القاحلة والصحراوية نسبة تتراوح بين ٤٥ في المائة و ٦٦ في المائة من هذه المساحة.

لقد تضافر عدد بعينه من العوامل المعروفة على زيادة سرعة ازالة الغابات، وزيادة عطية التصحر، وبالتالي اختلال النظام البيئي برمته في المنطقة. وعلى سبيل المثال، اذا ما استمر معدل الاستغلال الحالي، فالمقدّر ان غابات موريتانيا ستختفي خلال فترة تتراوح بين خمس وعشر سنوات. وفي النيجر ستكفي موارد الغابات لمواجهة ٤٥ في المائة فقط من احتياجات الطاقة خلال السنوات العشرين القادمة، بافتراض عدم انخفاض الاستهلاك. وبماثل الوضع في مالي وضع النيجر، كما ان المشكلة في الرأس الأخضر، مماثلة للوضع عينه، ان لم تكن اسوأ.

وإذا لم يفعل شيء لتغيير الاتجاهات الراهنة - ومنها تناقص خصوبة التربة ، وتزايد ظاهرة التصحر ، وما شابه ذلك من مشاكل أخرى - فإن منطقة السهل ستتجه إلى كارثة بيئية لا مفر منها .

لقد عانت منطقة السهل منذ القرن السادس عشر من آثار ما يزيد على عشرين فترة من الجفاف الشديد ، إلا أن فترات الجفاف التي حدثت في الستينات والسبعينات من هذا القرن ، هي التي استرعت انتباه البشرية للمعاناة التي تواجه السكان هناك . فقد عانت المنطقة من ظروف مأساوية بحق خلال تلك الفترة .

كان الجفاف الكبير الذي اجتاح بلدان السهل في ١٩٧٢ - ١٩٧٣ ، ذا ملامح مأساوية . ففي خلال هذين العامين ، نقصت المحاصيل إلى ثلث ما كانت عليه ، في المتوسط ، ونفق ما بين ثلث إلى ثلثي الماشية . وما زال من بقي من السكان على قيد الحياة ، يعاني من آثار سوء التغذية الحاد ، الذي تعرض له .

وبالرغم من أن الجفاف قد انقضى الآن بقدر ما ، فإنه أصبح متوطنا . وبالتالي فإن السهل يواجه ، بالإضافة إلى التصحر ، مشاكل خطيرة أخرى ، منها أزمة الغذاء وأزمة الطاقة ، التي تتفاقم يوما بعد يوم . كما أن توفير المياه للسكان بات هو الآخر مشكلة ، تطام كشكلة توفير المياه التي لا غنى عنها للأغراض الزراعية .

ووفقا لتقديرات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ستتخفص درجة الاكتفاء الذاتي في الغذاء ، التي كانت حوالي ٨٠ في المائة في عام ١٩٧٥ ، الى ما يقرب من ٦٠ في المائة فقط عام ١٩٩٠ ، و ٥٠ في المائة عام ٢٠٠٠ ، اذا استمرت الاتجاهات الحالية على ما هي عليه . ويعلمنا نفس المصدر أن العجز في الحبوب سيتضاعف عام ١٩٩٠ ، فضلا عن تضاعف عدد السكان الذين يعانون من سوء التغذية . وعلى وجه الخصوص ، بينما بلغت الواردات من الحبوب لبلدان **السهل** الثمانية ٨٠٠٠٠٠ طن في العام في الفترة ما بين عامي ١٩٧٣ - ١٩٨٠ ، تجاوزت مليون طن عام ١٩٨٢ . ووفقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة ، يحتمل أن يرتفع الاستهلاك الى ٧ ملايين طن من الحبوب في عام ١٩٨٥ ، والى ٩ ملايين طن في عام ١٩٩٥ ، ومقدار المطلوب استيراده منها حوالي ٢ أو ٣ مليون طن على مدى العقد الأخير من هذا القرن ، والواقع ، فقد أوضحت اتجاهات انتاج الحبوب تحقيق زيادة قدرها واحد في المائة في العام ، بينما يزداد السكان بمعدل يزيد على ٢٥ في المائة سنويا . وتشير التقديرات الحالية الى أن سكان السهل الذين يبلغون حوالي ٣١ مليون نسمة ، سيرتفع عددهم ليصل الى ٥٠ مليون نسمة تقريبا في نهاية هذا القرن .

ولمواجهة تزايد حدة نقص الغذاء ، فاننا ندرك أن الزيادة في الانتاج أمر لا غنى عنه على الاطلاق ، وهذا هو السبب في أن سكان السهل يكرسون جهودا ضخمة في هذا النضال الصعب الذي فرض عليهم . ولهذا ، فليس من الضروري أن نضع سياسة متماسكة للتنمية فقط ، بل أن نجد أيضا الوسائل والسبل التي تحقق أكبر قدر من المساهمة الفعالة من جانب الشعب ، ولتكييف الهياكل مع احتياجات التنمية ، واتخاذ التدابير على نطاق واسع في مجالي التدريب والبحوث . وبالمثل ، فان تنمية المحاصيل البعلية والمروية ، يجب أن تقترن بالعمل على حماية المحاصيل الحالية والمخزونة .

ويجب أيضا تكثيف النضال ضد الحيوانات المفترسة جنبا الى جنب مع تطوير الزراعة الذي يجب أن يشكل الأساس الموضوعي لبرامج شاملة يتم تنفيذها على المستويين المحلي والاقليمي .

ويمثل الماء سلعة نادرة في السهل ، وتعرض الموارد المائية الحالية لخطر كبير بسبب الجفاف وبسبب التلوث أيضا ، مما يتعين معه إيلاء اهتمام خاص لمشكلة امداد السكان بالمياه .

ونحتاج الى ٧٠٠٠٠ نقطة امداد بالمياه طبقا للتقديرات في عام ٢٠٠٠ لضمان الحد الأدنى من امدادات مياه الشرب المطلوبة وفقا لتوصيات منظمة الصحة العالمية ، ولا يتوفر منها سوى ١٨٠٠٠ نقطة امداد بالمياه طبقا للتقديرات التي اجريت في أوائل عام ١٩٨٢ . أى أن هذه الاحتياجات لا تلي الا نسبة ٢٥ في المائة فقط . وبالتالي ، يمكننا أن ندرك أنه ينبغي على منظمنا ، وهي اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل ، أن تعطي الأولوية لمشروعات المياه في السهل ، ونحن على ثقة من أن المجتمع الدولي سيتفهم مرة أخرى مشاغلنا ، وبالتالي يجعل باستطاعتنا تخفيف العبء الواقع على سكان السهل في الوقت الحالي ، لاسيما المرأة ، والذي يتمثل في محاولة ، الوصول الى هذا السائل الثمين . ان خطورة الموقف الذي تواجهه بلدان السهل لا تسمح باللجوء الى حلول جزئية مرتجلة . وهذا هو السبب في ضرورة تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية التي تؤدي الى الاكتفاء الذاتي والى الأمن الغذائي ، والى استعادة التوازن البيئي ، التي هي جميعا أولويات أساسية لمنظمتنا الإقليمية ، وهي اللجنة المشتركة التي قامت منذ انشائها في عام ١٩٧٣ بسلسلة من الأعمال لعلاج نواحي العجز في القطاع الزراعي ، ولمواجهة التصحر ، ولخلق الظروف الضرورية لقيام تنمية متكاملة في كافة أرجاء المنطقة .

ولا تعكس اللجنة المشتركة ادراكا عميقا بتدهور البيئة الانسانية في المنطقة فحسب ، بل تعكس أيضا الحاجة الماسة لمواجهة تحديات الطبيعة بأسلوب متماسك منسق . واذا كان لأعمال اللجنة المشتركة آثار تتجاوز حدود السهل ، فان ذلك كان بسبب أن جميع الذين يشعرون بمشاكل المنطقة ، بطريقة أو بأخرى ، قد وجدوا فيها اطارا مناسبيا لاقامة تضامن انساني أصبح ضروريا الآن الى حد أكبر مما كان عليه في أى وقت مضى .

وفي وقت انشاء منظماتنا ، اللجنة المشتركة ، منذ عشر سنوات مضت فسي أواغادوفو ، أسندت اليها مهمة تنسيق جميع الجهود الرامية الى مكافحة الجفاف وآثاره على مستوى منطقتنا دون الاقليمية . وأسندت اليها أيضا مهمة توعية المجتمع الدولي بمشاكل الجفاف ، وتعبئة الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج الطوارئ الذي وضعت دول السهل وتمويل العمليات . وكانت عليها أيضا مهمة السعي من أجل تمويل البرامج المشتركة .

وفي عام ١٩٧٦ ، وضعت اللجنة المشتركة بالتعاون مع نادى السهل استراتيجية انمائية للدول الأعضاء فيها حتى عام ٢٠٠٠ ، وقد وضعت في الفترة من ١٩٧٧ الى ١٩٨٢ سلسلة من المشاريع المتكاملة تعرف باسم مشاريع الجيل الأول . وسأحاول أن أتبع أهم المراحل التي تامت بها اللجنة المشتركة طوال فترة وجودها . ونتيجة للقرار التاريخي بانشاء المنظمة في عام ١٩٧٣ ، أصبحت اللجنة المشتركة هي العروة التي تعكس الجهود المتضافرة للبلدان الأعضاء فيها لمجابهة الموقف الخطير الذي يهدد بفساد شعوبها . وفي عام ١٩٧٦ ، وضعت أمانتا اللجنة المشتركة ونادى السهل استراتيجيات انمائية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى تقوم على أساس الدراسات الأولية التي قامت بها منظمة الأغذية والزراعة . ومن عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٨٢ ، اتجهت منظماتنا الى القيام ببرمجة أولية لأعمالها ، يمكن وصفها بأنها كانت برمجة على المدى القصير . ونتيجة لذلك ، أمكن تحديد عدد من المشروعات .

وقام المؤتمر الثالث لرؤساء دول وحكومات أعضاء اللجنة المشتركة الذي عقد في بانجول في عام ١٩٧٧ ، باعداد برنامج الجيل الأول بوصفه مجال العمل الوحيد للجنة المشتركة في الفترة من عام ١٩٧٧ الى ١٩٨٢ ، وبذلك أصبح هذا البرنامج أول مشروع مشترك بين البلدان الأعضاء في اللجنة في مكافحتها من أجل البقاء . وفي المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات أعضاء اللجنة المشتركة الذي عقد في باريس في كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ ، تم تقديم تقرير مرحلي عن برنامج الجيل

الأول . وقد أشار تحليل أجرى للحالة الى أن التمويل الذي أمكن الحصول عليه كان يغطي حوالي ٦٠ في المائة فقط من تكلفة المشروع .

وعلى المدى المتوسط ، في الفترة من ١٩٨٢-١٩٩٠ ، كان علينا أن نعيد صياغة جميع أولويات اللجنة المشتركة وذلك باجراء برامج للتقييم القطاعي مما يتيح مزيدا من التعمق في تفاصيل أعمال كل قطاع . وتعتبر هذه المرحلة المتوسطة المدى بمثابة برنامج الجيل الثاني ، الذي يهدف ليس فقط الى اجراء تشخيص للأعمال التي تم تنفيذها في اطار مشاريع الجيل الأول ، بل أيضا الى اعادة صياغة البرامج على أساس خطوط توجيهية جديدة تحقق الانتقال الى الجيل الجديد من المشاريع التي لن تقتصر نتائجها على تقليل الآثار المترتبة على الجفاف فقط ، بل تصبح بمثابة برنامج تنمية حقيقية لمنطقة السهل يحتل فيه توفير المياه مكان الصدارة .

وعلى المدى الطويل ، تعترم اللجنة المشتركة استعادة النظام البيئي في الساحل تماما ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء ، وهما الهدفان النهائيان اللذان نعبيء جهودنا المشتركة من أجلهما .

بالرغم من أن المجتمع الدولي لا يزال يقدم المساعدة لمنظمتنا ، فقد اضطرت أن أصدر نداء من أجل زيادة هذه المساعدة وذلك أثناء زيارتي لمنظمة الأغذية والزراعة في تشرين الثاني /نوفمبر من العام الماضي ؛ على ضوء التدهور المستمر في السهل وكذلك حجم المشاكل التي تواجه سكان السهل . والواقع ، فاننا نلاحظ أنه بالرغم من العمل المشترك للدول المعنية ، والمساعدات الخارجية الضخمة ، لم تتحسن النواحي الرئيسية للحالة في السهل الا بالقدر الضئيل . ان المشاكل الناتجة عن تقلب الظروف المناخية ، والحالة الدولية لها في الحقيقة دورها في هذا الموقف ان السهل لم يحرز أي تقدم نحو الاكتفاء الذاتي في الغذاء . ولا تزال المساعدات الغذائية مستمرة . وتحيش بعض الدول في حالة اقتصادية ومالية تنذر بالخطر .

وبوصفي الرئيس الحالي لمؤتمر رؤساء دول اللجنة المشتركة ، أناشد المجتمع الدولي مرة أخرى أن يزيد مساعداته للدول الأعضاء في اللجنة المشتركة في تنفيذ برامجها الانمائية وحملتها الموجبة ضد التصحر .

ان هذه المساعدة مطلوبة لتنفيذ مشروعات التنمية التي وضعتها واعتمدها بالفعل الحكومات المعنية ؛ وتنفيذ المشروعات الاقليمية التي وضعت واعتمدت فعلا لمحاربة التصحر ؛ وتنفيذ الدراسات الأساسية اللازمة لمعرفة امكانية التنمية على الصعيدين الوطني والاقليمي ؛ وتعزيز أو انشاء مؤسسات البحث والتدريب على الصعيدين الوطني والاقليمي لايجاد حلول لتصور البرامج التي أشير اليها ، وتعزيز القدرة الوطنية ودون الاقليمية في مجالات تخطيط وإدارة وتقييم النشاط الانمائي المتكامل .

اننا ندرك أن المعونة الغذائية لا تشكل الحل الذي يسعى اليه شعب السهل لما يواجهه من مشكلات لكننا نود أن نكرر هنا ضرورة الاستمرار في تقديم هذا النوع من المساعدة ، خاصة بالنظر الى الدايغ المخيب للآمال لموسم الأمطار أثناء موسم الحصاد الحالي وهو ما جعل من الضروري بالنسبة لنا أن نخطط لعجوزات كبيرة في الغذاء .

لقد اشتركت وكالات شتى من أسرة الأمم المتحدة في الجهود الرامية الى تطوير السهل ، وقد لاحظنا في السنوات الأخيرة ، ان هذه الوكالات زادت من أنشطتها ، ونحن واثقون من أن هذا التحسن سيصبح — بفضل تأييد الجميع — محسوسا أكثر .

ويتعين علينا — بصفة خاصة — أن نذكر الدور الهام الذي اضطلعت به منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، وكذلك برنامج الأمم المتحدة الانمائي — سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السودانية — في النضال من أجل تحقيق الأهداف الأولية للجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة السهل .

وأسمحوا لي أن أتقدم — باسم رؤساء دول البلدان الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة السهل — بالشكر الى جميع البلدان والمنظمات التي انضمت اليها في هذا التفاح الهائل ضد التصحر وآثاره .

ومع ذلك ، يتعين علينا ألا تغيب عن بالنا حقيقة أن عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة السهل بدأ وتواصل خلال فترة الكساد الدولي ، التي اتصفت بظهور ميل قوى نحو انخفاض المساعدات الانمائية الرسمية .

ان صعوبات تمويل العمل الذي طالبت به اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة السهل ، أو العمل اضطلعت به شتى وكالات الأمم المتحدة صعوبات واضحة تماما . غير أن تمويل مثل هذا العمل له طابع ملح وعاجل ، نظرا لأن تنفيذ هذه البرامج هو وحده الذي يمكننا من تجنب كوارث جديدة وبدون ذلك سيتعين على الفلاح السهلي أن يستمر في كفاحه الشاق من أجل البقاء ، ذلك الكفاح الذي فقد فيه العديد من أسلافه حياتهم . وهو كفاح قائم على الوسائل التجريبية التي تؤدي في معظم الأمر الى المزيد من تدهور الوضع .

ان التصحرا لا يعرف حدودا ، وهو عملية تغذى نفسها بنفسها ، واذا لم يكن المجتمع الدولي قادرا على أن يتيح لبلادنا الوسائل التي تمكننا من وقف تقدم هذا التصحر ستظل المشاكل دون حل نهائي حاسم ، بحيث يتعين أن يستمر منح المعونات للتخفيف من الجوع الذي يسببه الجفاف ، بينما يواصل الجفاف زحفه الى أن تصبح الحياة مستحيلة في المناطق المصابة . فاذا ما حدث ذلك - ودعونا نأمل ألا يحدث - سيتعرض بقاء الجنس البشرى ذاته للخطر . ويزودنا التاريخ بأمثلة عديدة على حضارات اختفت بسبب مثل هذا الافتقار الى بعد النظر .

اننا اذ نوقف المجتمع الدولي على رغبتنا العميقة في أن نراه يولي مزيدا من الاهتمام للمخاطر التي تتهدد السهل ويمنح المساعدة اللازمة للتغلب عليها ، نأمل أن يعتمد في ذلك مبدأ أساسيا يتمثل في أن مثل هذه المساعدة ينبغي أن تقدم الينا بشروط مقبولة ومحتملة .

ان اسهام سكان السهل ضرورى حتى في اطار نظام بيئي هش متقلقل . لقد فرض الساحليون على أنفسهم مثل هذا الاسهام . والدليل على ذلك ماثل في تأكيد اصرارنا السياسي المشترك . ومثابرتنا على بذل الجهود حتى عندما يبىدو للوهلة الأولى أن أى استثمار يكون غير مجد ومقضى عليه بالفشل . اننا نقاتسل باستماتة عملا على ايجاد ظروف معيشية أكثر انسانية وكرامة ونستثمر القدر الأكبر من جهدنا في محاولة القضاء على المحن التي تتهدد مستقبلنا .

ونحن نعتقد أيضا ان اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة السهل باتت تتف عند نقطة حاسمة وأنه من الضرورى اعادة توجيه استراتيجيتها . اذ يجب أن تكيف أنشطتها للحاجات الجديدة الملحة في المنطقة حتى تستطيع أن تركز جهودها على أولويات محددة تحديدا واضحا ، بما يمكنها من تقديم اسهام أكبر في عملية تنمية السهل .

عندما نتكلم عن السهل ، يجب ألا يغيب عن ذهننا السياق الشامل الذى نعيش ونحاول حل مشاكل هذه المنطقة فيه .

ان الأزمة الحالية أزمة هيكلية لنظام أثبت بالفعل عدم صلاحيته في عالم اليوم وعدم قدرته على أن يفي بالمطالب العادلة للشعوب . وليس التأجيل الذى أجل غير مسمى لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد هو الذى سيوفر الوسائل اللازمة للتغلب على هذه الأزمة .

ومع ذلك ، لا يمكن أن نسمح للوضع العصيب الراهن أن يقعدنا ويحبطننا . فنحن نعتقد انه يتعين على الشعوب والبلدان النامية أن تثابر على الحوار والتشاور لأن هذا النهج يعتبر حتمية تاريخية نظرا لعدم وجود أى بديل آخر سوى الفشل والاختفاق التامين .

ان محك كفاحننا يتمثل في الازدهار الكامل لقدرتنا على الاستقلال الستي تجعل من الممكن انعاش جهودنا الانمائية على أساس الاستخدام الكامل للقدرات الانتاجية لبلادنا .

وفي هذا السياق يكون التعاون الخارجي عنصرا خارجيا مكملا لانشاء قواعد التنمية الموجهة الى اشباع الحاجات الأولية في كل مجتمع .

اننا في الرأس الأخضر نعلم أنه متعين علينا كيما نتمكن من مجابهة التحديات التي فرضناها على أنفسنا بصورة شعورية ، أن نعتمد - فوق كل شيء - على أنفسنا لكننا - وقد تطورنا كشعب - تعلمنا أيضا قيمة التضامن الدولي .

اننا لفخورون لكون المجتمع الدولي قد قرر - بالرغم من أن بلدنا صغير دمه الجفاف - اننا جديرون بأن نحصل على مساعدة لها قيمتها . وبفضل هذه المساعدة لم يعد الجفاف - الذي تواصل منذ منتصف الستينات - يعني بالضرورة الموت جوعا في الرأس الأخضر . وبفضل هذه المساعدة حققت بلادنا منذ استقلالها مؤشرات للنمو الاقتصادي باتت مشجعة حتى لأكثر المتشككين بين شركائنا في التنمية . ومع ذلك يتعين علينا أن نعرب عن قلقنا ازاء ازدياد الاتجاهات الميـرة للقلق في المساعدة الانمائية الرسمية وهي اتجاهات تناقض التفاؤل النسبي الذي اختتمنا به منذ سنتين مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا .

ومن وجهة نظرنا ، لا يمكن للمساعدة الانمائية أن تحقق أهدافها الحقيقية الا اذا كفت عن أن تصبح مجرد علاج مسكّن يستخدم في حالات الطوارئ ، وباتت حافزا فعليا ودعامة لتعبئة القوى الانتاجية الداخلية . فالمسألة ليست الابقاء على جسد محتضرحيا بوسيلة صناعية ، بل اعطائه العلاج اللازم حتى يتمكن بعد مضي فترة معقولة من الزمن أن ينهض ويمشي على قدميه .

وفضلا عن ذلك ، لا يمكن أن يكون هناك أدنى شك في أن زيادة المساعدة الانمائية هي الطريق الوحيد المفضي الي التكامل الحقيقي وتوسيع السوق العالمية مما يؤدي الى قلب الاتجاهات الانكماشية التي يعاني منها حاليا .

ان الحق في السلم والأمن والتنمية ليس الا نتيجة طبيعية ملازمة للمساواة السيادية بين الدول .

فمن الناحية النظرية تعتبر كل الدول متساوية الا أنه وان كان هذا المبدأ سليما من الناحية القانونية ، ليس هناك أي تناظر على المستوى السسيولوجي ، حيث تكون التباينات بين الدول بالغة الضخامة .

هناك بلدان غنية وبلدان فقيرة ، وبلدان تمتلك اسلحة الدمار الشامل وبلدان أخرى عزلاء وبلدان متقدمة النمو بشكل كبير اقتصاديا وعلميا وتكنولوجيا وبلدان أخرى لم تصل حتى الى المستوى الذى يجعل اقتصادها قابلا للحياة والنمو تخوض نضالا من أجل البقاء ذاته . ومن الممكن أن تطول قائمة التباينات الى ما لا نهاية فتوصلنا الى نتيجة مؤداها أن القاعدة السائدة دوليا هي عدم التكافؤ في التنمية .

لقد أظهرت البلدان غير المنحازة والبلدان النامية عن طريق عطها أنه لا يمكن للبلدان أن تتمتع بسيادة متساوية طالما تكن تنميتها متساوية .

لما كان السلام شرطا لاسبيل للاستغناء عنه لا حراز التقدم الاجتماعى والتنمية الاقتصادية ، لن يعزز الاستخدام الرشيد لقدرات الثورة العلمية والتكنولوجية بما يحقق مصلحة البشرية كلها ورفاهها سوى توفير مناخ من الانفراج ، ونزع السلاح ونبذ سباق التسليح .

ان البلدان النامية تطالب في الوقت الراهن بالسواوة في السيادة عن طريق تنقيح القانون الدولى بشكل معق ، كما انها تطالب بتنمية امكاناتها على أساس التعاون من جانب البلدان الأكثر حظوة .

ان الحق في العيش في سلام ليس فقط حقا فرديا لكنه أيضا حق للشعوب . وهذا لا يمكن تحقيقه الا عن طريق اقامة نظام اقتصادى وقانونى دولى جديد . ومع ذلك ، فان احترام هذا الحق لا يمثل القاعدة المتبعة في العلاقات الدولية .

لقد شهد العالم في السنوات الثلاثين الماضية أكثر من ١٥ نزاعا مسلحا وقسع معظمها في بلدان العالم الثالث ، وليس من المستغرب أن يكون العنف والانكار المتصفا بالاصرار لحق الشعوب في التنمية والسلم والأمن قد تمثلا في سلسلة متتالية من الانتهاكات للحقوق الفردية ، بدءا بأول الحقوق الأساسية كالحق في الحياة ، وفي التنمية الحرة للشخصية الفردية والحق في الطعام والتعليم والعمل . ان حماية الفرد لن تتحقق طالما ظل حقه وحق شعبه في البقاء عرضة للشك ، وكذلك الحال بالنسبة للحق في التحرر من

السيطرة بجميع الوسائل المتاحة له - سواء كان الأمر متعلقاً بشعب مستعمر أو ببلد محتل - وأيضاً بالنسبة للحق في أن يختار بحرية النظام السياسي الذي يكفل تنميته الاقتصادية والاجتماعية ، ووفقاً للدور الذي يختاره لنفسه ، الحق في أن يتصرف بحرية في ثرواته وموارده الطبيعية ، والحق في تصفية أى شكل من أشكال الاستغلال الاقتصادي الاجنبي . ومن الناحية التطبيقية ، يقضي القانون الدولي بالسواة دون مراعاة للتباينات العميقة القائمة بين الدول . ومن هذا المنطلق ، شاركت بلدان عدم الانحياز مشاركة هامة في تعزيز القانون الدولي والدفاع عن المساواة في السيادة ، آخذة بعين الاعتبار حقائق الحياة الدولية لسائدة اليوم .

يمثل السلام دائماً ، وخاصة في الوقت الراهن ، التطلعات العميقة لجميع شعوب العالم . وهنا سادت غريزة البقاء كمجتمع انساني على القوى التي تدفع الى سباق التسلح منقطع النظير ، والحروب المحدودة المزعومة وتدمير البلدان واياة الشعوب وزعزعة الاستقرار واثارة النزاعات الدائمة .

ان الكفاح من أجل السلام يشن على جبهات متعددة وينبغي أن يقود دائماً أعمال الحكومات ، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي . وهذا هو السبب في أننا في الرأس الأخضر ، شبه الجزيرة الواقعة على مفترق الطرق في المحيط الاطلسي ، نعلن ونكرر رغبتنا الراسخة في أن نقيم مرفقاً للسلام والحوار وأن نجنب بلدنا بجميع الوسائل أن يصبح مصدر توتر بين الدول والشعوب .

ومن ثم ، تقيم حكومة الرأس الأخضر عليها على أساس من الدفاع القوي عن مساواة عدم الانحياز ومواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ؛ والسعي نحو إقامة علاقات تعاون قائم على المنفعة المشتركة ؛ وحماية الحق في السيادة والاستقلال وحرية العقيدة والعمل .

لقد أقامت الرأس الأخضر عليها على الحاجة الحيوية للكفاح من أجل السلام ، باعتبارها بلداً يسعى الى اخلاص بؤر المواجهة الساخنة القائمة في القارة الافريقية .

ان الأمم المتحدة ضرورية للمجتمع الدولي أكثر من أى وقت مضى . ومن الواضح أننا نعيش في وقت يعد نقطة تحول حاسمة للبشرية . من ناحية أخرى ، نعلم كيف أن فسترات الانتقال حساسة ، وصفة خاصة عندما يشهد العالم تراكم أدوات الدمار التي لا يمكن تصورها والتي كدست خلال العقود القليلة الماضية .

ان الأجيال القادمة سوف تصدر حكمها علينا بمعيار قدرتنا على ادارة هـذـه المرحلة الانتقالية . لذلك ، فان الأمم المتحدة مطالبة اليوم بشكل متزايد بأن تقوم بدورها لضمان قدرة البشرية على تجاوز حدود هذه المرحلة الجديدة التي فتحتها لها الثورة التكنولوجية ، على أساس من العلاقات السلمية والتعاون الدائم بين الدول .

في هذا الاطار ، لا يمكنني أن أختتم بياني دون الاعراب عن ثقتي في استمرار جميع الدول الأعضاء على مواصلة تأييد مؤسسات الأمم المتحدة بشكل فعال ، وصفة خاصة أمينها العام في جهوده نحو تعزيز السلم والتنمية والأمن الدولي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بالنيابة عن الجمعية العامة ، أود أن أشكر رئيس جمهورية الرأس الأخضر ورئيس اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل للخطاب الهام الذى القاه توا ، والكلمات الرقيقة للغاية التي وجهها اليّ .

اصطحب فخامة السيد اريستيدس طاريا بيريرا ، رئيس جمهورية الرأس الأخضر الى خارج قاعة الجمعية العامة .

خطاب فخامة القائد دانييل أورتيغا سافيدرا ، منسق المجلس السياسي لحكومة التعمير الوطني في جمهورية نيكاراغوا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تستمع الجمعية الآن الى خطاب
فخامة القائد دانييل أورتيغا سافيدرا ، منسق المجلس السياسي لحكومة التعمير الوطني
في جمهورية نيكاراغوا .

اصطحب فخامة القائد دانييل أورتيغا سافيدرا ، منسق المجلس السياسي لحكومة
التعمير الوطني في جمهورية نيكاراغوا الى داخل قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بالنسبة عن الجمعية العامة ، يشرفني ان ارحب في الأمم المتحدة بفخامة القائد دانييل اورتيغا سافيدرا ، منسق المجلس السياسي لحكومة التعمير الوطنية في جمهورية نيكاراغوا ، وان ادعو فخامته ليتحدث الى الجمعية .

القائد اورتيغا سافيدرا (نيكاراغوا) : (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بدأت

دي بد ، ارجو ان تسمحوا لي ان اقدم لكم ، سيدي الرئيس ، تهنيتنا على انتخابكم لرئاسة هذه الجمعية العامة . ويشرف نيكاراغوا ان شقيقتنا من وسط امريكا يحتل هذا المنصب ذي المسؤولية الكبرى في وقت عسير بالنسبة لمنطقتنا وللعالم . ان اخلاصكم المعروف جيدا للأمم المتحدة ، والتزامكم الصلب بمثل الوطنية وعدم الانحياز والدفاع عن حق تقرير المصير للشعوب الذي تركه عمر تورخوس هيرارا ميراثا لبنما وامريكا اللاتينية والعالم ، يضمن لنا قيادة حكيمة لعمل الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . وفي هذا المقام يحثكم الاعتاد دائما على تعاون وفيد نيكاراغوا .

ونود ايضا ان نرحب بسان كريستوفر ونيفيس في الأمم المتحدة . ونحن واثقون انها سوف تسهم في جهود هذه المنظمة التي تبذلها لتحقيق السلام .

لقد بدأت هذه الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة في مناخ يتسم بالتوتر العالمي ، مشابه للتوترات الاخرى التي سادت في هذا القرن والتي ادت الى اشتعال حروب مدمرة سببت خسائر بشرية ومادية وثقافية لا تعوض ، فكانت بذلك خطوة انتكاسية في تاريخ تطور البشر .

ان تلقنا له حدود ، لانه من الواضح انه في حالة اشتعال نزاع عالمي ثالث لن يكون هناك فائزون ، وانما خاسرون . بما في ذلك هؤلاء الذين يبشرون الهيمنة العسكرية ويرفعون مشاطل الحرب . ولا يمكننا ان نستهن بآثار انتشار الأسلحة النووية على السلم والأمن منذ ان قصف بها لأول مرة شعبا هيروشيما وناغازاكي .

ان تقرير الأمين العام ، السيد خافيير بيريس دي كويبار ، بشأن عمل المنظمة يعكس هذا الوضع الدولي الحساس الذي يحيل نحو التردى باطراد . ان جهود الشعوب في المطالبة بالانصاف والحرية والسلم قد ضلت طريقها امام سلك هؤلاء الذين يدافعون

عن مصالح احتكارية ، رافضين الطموحات المشروعة للشعوب . ان نتائج هذه السياسة الاحتكارية كانت انتهاكا لحقوق الانسان بين شعوبنا . فبينما يهدر ٨٠٠ بليون دولار على الأسلحة ، وتبذل الجهود لزيادة هذا المبلغ ، وفوق كل شيء ، من اجل جعل تلك الأسلحة اكثر تعقيدا ، يموت كل يوم ٤٦ ألف طفل من الجوع وسوء التغذية والافتقار الى الرعاية الطبية . ان الذين يحلمون بكسر التوازن الاستراتيجي وفرض سباق التسلح يقتربون القتل الجماعي . ان الذين يستخدمون المعرفة العلمية ، التي هي تراث للبشرية ، متفوقين بذلك على النازيين في العمل الشائن الذي يرتكبونه ببذر الموت وهدم الأبنية والممتلكات المادية ، هؤلاء الذين يدفوننا ، تحت حفز من احلام مزعجة ، الى سباق التسلح ، يقتربون القتل الجماعي . ان الذين يظهرن التشدد حيال البحث عن الأمن المتبادل والاستقرار والسلم العالمي يقتربون القتل الجماعي . ان الذين يتشدقون باسم الله وبحقوق الانسان لتبرير مناخ الحرب الباردة وتخصيص ميزانيات متزايدة للأسلحة الذرية والاعتداءات على شعوبنا في مختلف بقاع المعمورة يقتربون القتل الجماعي . انهم يشاركون في اغتيال الملايين من الأطفال الذين يموتون كل عام ضحايا لعدم الانصاف الاقتصادي الذي فرض على العالم . وهم فوق كل شيء ، يهددون البشرية جمعاء بالغناء .

واليوم ، والتهديد بالحرب النووية يتماهى الى آفاق لا ضابط لها ، يعتبر التوصل الى اتفاقيات واقعية في اطار مفاوضات جينيف ، امرا ملحا . فليقطعوا عن نقل القذائف حاملة الموت ، وليجندوا الترسانة النووية في تطويرها ونتاجها وتراكمها وانتشارها . ولتخفف وفي نهاية المطاف تتلاشى - الترسانة النووية . ان الأمن الدولي لا يتحقق الا عندما يكون نزع السلاح شاملا وكاملا . فلنصنع صواريخ السلم وندفن ، الى غير رجعة ، قذائف الحرب . ونتيجة لسياسة التسلح ، فان موجة من الاعتداءات شنت في مختلف المناطق على الأرض ، وسقطت شعوب العالم الثالث ضحايا لها ، تلك الشعوب التي نال البعض منها حرية ولا يزال البعض الآخر يكافح من اجل بلوغها .

ان النظام العنصرى فى برىٲوريا - بموافقة وتشجيع حكومة الولاىات المتحدة الأمريكية وحكومات اخرى تعرب ، بشكل يدعو الى الاستغراب عن قلقها بشأن حقوق الانسان- يهاجم ويغزو موزامبيق وانغولا وزامبيا وزمبابوى وسيشيل ولوسوتو ووتسوانا وسوازيلند ، فى محاولة لتعزىز واستمرار الفصل العنصرى والتفرقة العنصرى . ان نىكاراغوا تدىن النظام العنصرى فى جنوب افرىقيا وتتضامن مع دول خط المواجهة فى عزمها على تحقيق التحدى الكامل للجنوب الافرىقى .

ونفس الطرىقة ، تؤيد كفاح شعب نامىبيا ومثله الشرعى ، المنظمة الشعبىة لافرىقيا الجنوبية الغربىة (سوابو) ، ونطالب بالتنفىذ السرىع لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، كما طالبت منظمة الوحدة الافرىقىة فى مؤتمرقمتها الأخير .

ونعرب اىضا عن تضامننا مع المؤتمر الوطنى الافرىقى الذى يخوض كفاحا عادلا سقطت فىه ارواح شمىنة من مناضلىه ، بىنهما ثلاثة من مناضلى العنصرىة فى جنوب افرىقيا ، وقصد التزمت الصمت ازاء ذلك ، تلك الحكومات التى تربطها علاقات طىبة مع ذلك النظام .

ففي وسط الشعارات الديمقراطية والانسانية ، التي تصدر عن مواقف احتكارية ودهائية ، تجد الشعوب نفسها واقعة تحت نير الاستعمار والاستعمار الجديد الذي يفرض عليها أولئك الذين يسمون بالديمقراطيين . وتلك هي حالة شعبي الصحراء الغربية وبورتوريكو ، الذين ما زال حقهما الذي لا يجحد في تقرير المصير يوطأ بالأقدام ؛ وحالة الشعب الفلسطيني الذي ما زال محروما من حقه في اقامة دولته الخاصة به ؛ والشعب الكوري الذي لا يزال مقسط بطريقة مصطنعة ؛ وحالة شعوب قبرص وكوبا والأرجنتين وبنما ، التي ما زالت أجزاء من أراضيها اما تحت الاحتلال أو تحت سيطرة الحكومات الأجنبية ؛ وهي حالة شعب هندوراس الذي تقوض سيادته وتحتل أراضيه القوات المسلحة للولايات المتحدة الأمريكية . ان نيكاراغوا ترفض الحالات التي تواجهها شعوب تلك الأقاليم وتؤيد لذلك كفاح شعب الصحراء الغربية ومطلبها ، جبهة البوليساريو ، وتطالب نيكاراغوا بانهاء الاستعمار في بورتوريكو وتعتبر أن أي تدبير يرمي الى تغيير المركز السياسي لهذا الشعب الشقيق دون موافقته ومشاركته الصريحة تدبير غير مقبول ؛ ان نيكاراغوا تؤكد من جديد دعمها لكفاح الشعب الفلسطيني العادل في سبيل استعادة الأراضي التي سلبت منه ؛ وتؤيد كذلك الدعوة الى عقد اجتماع دولي بشأن فلسطين بالمشاركة التامة لمنظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وتؤيد نيكاراغوا اعادة توحيد كوريا وانسحاب جميع القوات الأجنبية من المنطقة ؛ وتؤكد نيكاراغوا من جديد تأييدها لاستقلال وسيادة ووحدة أراضي الجمهورية القبرصية . كما تطالب نيكاراغوا بعودة الأراضي المحتلة في فواتنا موالي كوبا ، ورفع الحصار ووقف رحلات التجسس التي تنتهك مجال كوبا الجوي ووقف الانتهاكات التي تجرى في مياهاها الاقليمية .

ان العدوان العسكري الذي حدث في جزر ملفيناس ما زال قائما على مسرح الأحداث في أمريكا اللاتينية ، ذلك العدوان الذي يحاول ادامة السيطرة الاستعمارية على ذلك الاقليم الذي يعتبر جزءا من الوطن الأرجنتيني . ان نيكاراغوا تطالب بتنفيذ مقررات لجنة انها الاستعمار بشأن مركز جزر ملفيناس ، وتؤيد تأييدا تاما شعب الأرجنتين في قضيتهم العادلة .

اننا نؤكد مرة أخرى تأييدنا للمطلب المشروع والعاقل لجمهورية بوليفيا في استعادة
المر البحري المباشر والمفيد الذي يقع على المحيط الهادئ، وسيادتها الكاملة عليه .
ونناشد جميع الدول أن تعلن تضامنها مع الحق الثابت لشعب بوليفيا .
وفيما يتعلق بالنزاع الأسوأ الخطير في لبنان ، تعتبر الأزمة القائمة هناك نتيجة
مباشرة للغزو الصهيوني والطموحات التوسعية والهيمنية في المنطقة . واننا نناشد أن يتم
الالتزام بوقف إطلاق النار حتى يمكن احراز تقدم نحو اجراء المصالحة بين جميع القوى
والقطاعات في ذلك البلد ، بغية صون سيادته ووضع حد نهائي لتزايد التدخل العاشر
للقوى المعنية هناك في الوقت الراهن .

ان سياسة التصعيد العسكري هذه التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية تتجلى
أيضا في الاستفزازات واسعة النطاق المستمرة ضد الجماهيرية العربية الليبية . ونيكاراغوا
تستنكر وترفض هذه الأعمال ، وتعرب عن تأييدها لشعب وحكومة ليبيا .
وتتجلى هذه السياسة العدوانية أيضا في جنوب شرقي آسيا حيث يجري وضع
الخطط ضد شعوب فييت نام ولاوس وكمبوتشيا . وتؤكد نيكاراغوا تضامنها مع الشعوب البطلة
في فييت نام ولاوس وكمبوتشيا ، وتدعو تلك الخطط الرامية الى بث الزعزعة وتحبي جهود الأمين
العام للأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز الرامية الى تعزيز الحوار غير المشروط بين بلدان
المنطقة .

ونجد في الوقت نفسه أن الأمم المتحدة قد بذلت في أفغانستان جهودا قيمة عن
طريق أمينها العام للبحث عن الحل السياسي للحالة القائمة في تلك المنطقة . وقد بذلت
حركة عدم الانحياز جهودا مطالة فيط وجهته من مناشدات تؤيدها نيكاراغوا .
ومن بين أكثر المشاكل ايلام في الحالة العالمية الخطيرة اليوم تبرز مشكلة الحرب
بين ايران والعراق ، وهما شعبان شقيقان وعضوان في حركة عدم الانحياز . ونحن نضم
صوتنا الى النداءات التي تطالب بوضع حد نهائي لهذه الحرب حتى يمكن لكلا الطرفين
التوصل عن طريق المفاوضات الى سلم مشرف وطال ودائم .

ويجب كذلك أن يقوم حوار بين الأطراف المعنية بشأن التوصل الى حل سلمي للنزاع القائم في تشاد ، وأن يضمن حق شعب تشاد في أن يقرر مستقبله بحرية . ونحن نؤيد الجهود المبذولة للتوصل الى حل يتم داخل اطار مبادئ مانهضة الاستعمار وداخل اطار منظمة الوحدة الافريقية .

ان هذا التصاعد العدواني العسكري المشاهد في افريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية تمثل أيضا في الأعمال السافرة والخفية التي تعززها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ضد شعب وحكومة غرينادا . وتدین نيكاراغوا هذه السياسة الرامية الى زعزعة الاستقرار وتطالب باحترام تقرير الحير لشعب وحكومة غرينادا .

ويهدف هذا التصاعد العدواني أيضا ، عن طريق وكالة الاستخبارات المركزية ، الى الاطاحة بالحكومة الثورية في سورينام التي تعيش الآن في ظل زعزعة الاستقرار . وتدین نيكاراغوا الأعمال العدوانية التي تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية وتؤيد حق سورينام في تقرير مستقبلها ، بعيدا عن جميع أنواع التدخل والضغط الخارجيين . لقد أكدت حركة عدم الانحياز مجددا في اجتمع قمتها السابع على تأييدها للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شح فيها الرئيس سلفادور آيندى في جمهورية شيلي . ونيكاراغوا ، ان تحيي باجلال ذكرى الرئيس آيندى ، تؤيد التطلعات المشروعة لشعب شيلي في اعادة تشكيل حرياته وحقوقه الانسانية الأساسية وممارسته لسياسة عدم الانحياز التي دافع عنها الرئيس سلفادور آيندى وحكومة الوحدة الشعبية حتى الرق الأخير .

بعد نضال طويل بزعامة الجنرال عمر نوريخوس ، تمكن شعب بنما من التوصل الى التوقيع على " اتفاقيات توريوخوس - كارتير " . وقد وقعت محاولات لانتهاك واطاقة تنفيذ هذه الاتفاقيات وما زالت حكومة الولايات المتحدة الامريكية تواصل استخدام أراضي بنما ، فيما يسمي بمنطقة القتال ، في تدريب الجنود والمرتزة الذين يستخدمون بعد ذلك ضد شعب السلفادور وشعب نيكاراغوا . وتسى الولايات المتحدة أيضا استغلال وجودها على أراضي بنما بأن تستخدم قواعد " القيادة الجنوبية لشحن اطنان من الأسلحة ونقل

جنود الولايات المتحدة والقيام بطلعات التجسس بطائرات يو - ٢ ، واس. آر - ٧١ ،
وآر. جي - ٣٥ - وكل ذلك بهدف تعزيز سياستها العدوانية ضد شعب أمريكا الوسطى .
وتطالب نيكاراغوا بتنفيذ اتفاقيات توريجوس - كارتر تنفيذا تاما ، وتطالب بأن
تلك حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عن استخدام أراضي بنما فيما يسمى بمنطقة القنال
في القيام بالأعمال العدوانية ضد شعوب أمريكا الوسطى .

ان هذه الحالة الدولية التي تشكل تهديدا متعاظما للسلم ترتبط بشكل مباشر
بالظلم والاستغلال اللذين تعاني منهما شعوبنا على أيدي البلدان المتقدمة النمو التي تأخذ
بنظام اقتصاديات السوق ، والتي تفرض نظاما اقتصاديا دوليا غير منصف . ان هذا
النظام الاقتصادي هو الذي غذى رخاء تلك البلدان . وهذا النظام الاقتصادي توسع على
حساب تخلف تنميتنا وهو يواجه الآن أزمة من صنع يديه ، يقع على عواتق شعوبنا الوفاء
بكلفتها . ان هذا النظام الاقتصادي يعيد تنشيط اقتصاده عن طريق تغييرات اقتصادية
ذات طابع تقييدي ومن خلال إعادة التوزيع الصناعي الذي اقتضى ثنا اجتماعيا
باهظا تحمل بعبئه سكان تلك البلدان ، مع ما يترتب عليه من آثار مناظرة على اقتصاديات
بلداننا . ففي الأعوام الأربعة الأخيرة أدى ذلك النظام الاقتصادي الى انخفاض في متوسط
الدخل الفردي الحقيقي نسبه ١٩ في المائة لدى بلدان منطقة أمريكا الوسطى . كما أدى
ذلك النظام الاقتصادي الى انخفاض في أسعار التصدير العام نسبه ٣٥ في المائة في
عام ١٩٨٢ لدى البلدان النامية غير المنتجة للنفط ، بينما ارتفع في العام نفسه معدل
أرباح التجارة في البلدان الصناعية بنسبة ٥١ في المائة

ان هذا النظام الاقتصادي يعني بالنسبة لبلدان العالم الثالث غير المنتجة للنفط عجزا متزايدا في موازين مدفوعاتها وصل في عام ١٩٨٢ الى ٩٠ بليوناً من الدولارات. كما يزيد هذا النظام الاقتصادي من حدة مشكلة الدين الخارجي لبلداننا الذي وصل الى ٦٦٤ بليوناً من الدولارات . انه نظام اقتصادي يرسى منطق الأقلية ويعبر عن نفسه في شكل برامج تشهت تفرض على بلدان العالم الثالث باعتبارها شرطا مسبقا لاعادة التفاوض على الديون .

وهو نظام اقتصادي ينتهج استراتيجية تحاول خفض الانفاق العام ولاسيما خفض الخدمات الاجتماعية واطانات الانتاج والاستهلاك وتجميد المرتبات وزيادة تكلفة الخدمات العامة ومن ثم العودة الى النموذج القديم للانظمة .

وبينما يبتكر هذا النظام الاقتصادي تدابير تقييدية ويفرضها على شعوبنا في شكل سياسة اقتصادية لا يمكن وصفها الا بأنها سياسة غير ديمقراطية وغير انسانية وغير رشيدة ، يضخم بشكل غير متكافئ العجز المالي من أجل انتاج المزيد والمزيد من الأسلحة من طريق استثمار بلايين الدولارات في معامل الموت .

هذا النظام الاقتصادي غير الرشيد الذي يتناقض والحقوق الانسانية لشعوبنا يستثمر الملايين في شكل اعانات للمزارعين للتقليل من انتاجهم في عالم يعاني من الجوع ويحتاج الى انتاج زراعي اكبر واحسن .

هذا النظام الاقتصادي طفتي يحد من وصول بلداننا الى مصادر التمويل . ان المصارف الدولية التي منحت في عام ١٩٨٠ ديونا جديدة تصل الى ١٦٠ بليوناً من الدولارات قد خفضت المبالغ المنوحة في شكل ديون جديدة الى ٩٥ بليوناً من الدولارات في عام ١٩٨٢ . بيد أنه في مواجهة هذا النظام الاقتصادي غير العادل ، وفي مواجهة منطق الأقلية ، يتجلى منطق الأغلبية بقوة أكبر مطالبا بتضييق فجوة التنمية بين البلدان الصناعية ذات اقتصاد السوق وبين بلدان العالم الثالث ، ومطالبها باعادة التفاوض على معدلات التبادل من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ؛ نظام جديد يتضمن استراتيجية لانتاج الغذاء ترمسي الى تحقيق الاكتفاء الذاتي للعالم الثالث في مجال الغذاء عن طريق التعاون بين البلدان متقدمة النمو والمؤسسات الدولية .

لا ينبغي بعد الان ان يستمر التلاعب بالحاجات الاقتصادية للبلدان الفقيرة عن طريق الابتزاز الاقتصادي والعسكري . ويجب على المجتمع الدولي أن يرفض جميع أشكال التمييز والعدوان الاقتصادي . اننا نكرر أنه في مواجهة استراتيجية المقرضين الأغنياء لابد من التوصل الى وضع استراتيجية للمدينين الفقراء .

ومن واجبنا تجاه شعوبنا أن نقيم منظمة للبلدان المدينة تمكننا من توحيد صفوفنا في محفل واحد . وهذا الشكل يمكننا أن نتحرك صوب صياغة سياسة اقتصادية عالمية على أساس منطق الأغلبية . ان مشكلة الدين ليست مشكلة تخص طرفا واحدا ، وهذا هو السبب الذي من أجله يجب علينا أن نوحّد جهودنا . ومن الواضح أن هذا النضال يجب أن يشمل على ايجاد أسعار تجارية عادلة وائتمان بأسعار فائدة معقولة يكفي لتشجيع الانتقال الواسع للموارد واتاحة فرص التنمية والوفاء بالتزاماتنا بكرامة ، والتوصل الى مستوى مناسب من الحوار بين الأغنياء والفقراء ، ويجاد وسائل دائمة للتشاور بين الدول المدينة ووضع قواعد مرجعية لتنشيط آليات المعونة والتضامن على أساس التعامل بالمثل .

وهذا الشكل يمكن لنا ان نتخذ خطوات محددة لصالح السلم والاستقرار دون أن نضحى برفاه شعوبنا . وهذا يتطلب قبل كل شيء تفهم الحاجة الى عطية أكثر توازنا للتنمية المتكاملة للبشرية جمعاء ويعني بالتالي تغيير موقف الدول المقرضة .

ان منطقة أمريكا الوسطى ليست استثناء من هذه الطفرة في التوترات العسكرية والسياسية والاقتصادية . ان شعوبنا التي حرمت خلال تاريخها من منافع التنمية وكانت ضحية للظلم وانعدام الحرية ، عازمة الان على المطالبة بهذه الحقوق . ان الصراع الحالي لشعوب أمريكا الوسطى تكمن أسبابه في السياسات التوسعية للولايات المتحدة الأمريكية . ففي عام ١٨٥٥ تمثلت تلك السياسة التوسعية في انتزاع أراضي واسعة من المكسيك ، وأدت الى التواجد العسكري لوليام ووكر ومرتزقه في نيكاراغوا ، وقد هزموا وطردوا في النهاية بعد نضال دموي . ومنذ ذلك الوقت سعت مختلف حكومات الولايات المتحدة الى اقامة نظم وحشية في المنطقة كانت أدوات رئيسية لها في السيطرة . ومنذ ذلك الوقت من تاريخ شعوبنا قلّدر لنا أن تكون هناك عطية انزال بعد أخرى لجنود الولايات المتحدة الى

المنطقة . وقد استمرت أعمال التدخل المباشر الرامية الى مساندة الحكومات الطاغية وافراق نضال الشعوب في الدم . وهكذا أصبحت حكومة الولايات المتحدة أصدق أصدقاء سوموزا وأوبيكو وكارياس وارنانديز . وهكذا أصبحت حكومة الولايات المتحدة العدو الأعظم لشعبنا .

وفي منطقتنا تعني ديمقراطية الولايات المتحدة الجوع واستغلال الفلاحين والعمال كما تعني تكديس ثروات خرافية للأقليات القائمة بالاستغلال .

ان انتصار ثورة نيكاراغوا لم يكن سوى نتيجة لهذا الكفاح الطويل ضد سيطرة الولايات المتحدة وذلك الكفاح الذي بدأ عام ١٨٥٥ ضد ووكر . وقد توج ذلك الكفاح في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٩ بالاطاحة باناساتاسيو سوموزا .

ان ثورتنا قد انتصرت على سياسة الولايات المتحدة غير العادلة . ومع انه من الصحيح أنه في الشهور التي تلت ذلك الانتصار ظهرت امكانية لاقامة علاقات جديدة مع الولايات المتحدة فان تولى الادارة الجديدة الحكم في عام ١٩٨١ قضى على تلك الامكانية . ومرة أخرى انتهجت حكومة الولايات المتحدة سياسة العصا الغليظة ، وسياسة القوة ، وسياسة الارهاب .

ويمكننا القول أنه منذ تلك اللحظة - أي منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ - أطنت حكومة الولايات المتحدة الحرب على شعب نيكاراغوا وكانت استراتيجيتها في ذلك واضحة: العدوان العسكري ، والمزيد من العدوان الاقتصادي ، والمزيد من الحملات الرامية الى تشويه سمعتنا ، والمحاولات الجديدة لعزلنا على الصعيد الدولي ، بهدف زعزعة استقرار الثورة النيكاراغوية وتدميرها .

وبالتالي فانهم يزمعون تقويض نضال شعوب المنطقة وخاصة نضال شعب السلفادور . ووفقا لتفكير رجال الاستراتيجية في حكومة الولايات المتحدة فان سحق الثورة النيكاراغوية يعني سحق احتمالات التغيير في أمريكا الوسطى وابقاء أوضاع الظلم وانعدام الحرية طمس ما هي عليه . ومنذ ذلك الوقت حتى الان ما فتئ الوجود العسكري للولايات المتحدة في المنطقة يتزايد علنا في السلفادور وهندوراس ، وخفية في كوستاريكا .

وفي الشهر الاولى من عام ١٩٨٢ كانت وكالة الاستخبارات المركزية قد وضعت خطة للتصعيد العسكرى قابلة للتنفيذ في نهاية نفس العام . وكان رد شعبنا عاجلا . ففي الفترة ما بين كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ وكانون الثاني /يناير من العام الحالي كانت هذه الاعتداءات قد احبطت . وفي شهر شباط /فبراير قامت الولايات المتحدة بمناورات عسكرية مشتركة مع جيش هند وراس من أجل دعم المناهضين للثورة الذين شنوا موجة جديدة من الهجمات ، لكننا هزمناهم مرة أخرى .

وقامت حكومة الولايات المتحدة في شهرى تموز /يوليه وأيلول /سبتمبر بمحاولة جديدة للغزو عن طريق وكالة الاستخبارات المركزية ، معتمدة في ذلك على المناهضين للثورة وجيش هند وراس . وفي الوقت نفسه واصلت القيام بمناورات مشتركة مع القوات المسلحة لهند وراس في مناطق الحدود مع نيكاراغوا . وفي ايلول /سبتمبر بدأت عملية باسم " اهيوس تارا الثانية " بغية ايجاد موقف عسكرى يتورط فيه جيش هند وراس بتأييد جيش السلفادور من ناحية ، ومن ناحية أخرى تهديد ثورتنا عن طريق استعراض للقوة لا يستبعد معه حدوث تصادم اوعدوان مباشر .

ولقد صاحبت هذه المناورات العسكرية مناورات بحرية لا عهد للمنطقة بمثلها . اشتركت فيها ١٩ سفينة حربية على ظهرها ١٦ ٤٨٤ جنديا و ٥٠٠٠ من جنود الولايات المتحدة الذين يعملون في اراضي هند وراس . هذه الاعتداءات العسكرية المتكررة من جانب حكومة الولايات المتحدة أصبحت واضحة بشكل متزايد . فمن ١٩٨١ الى ١٩٨٣ راح ضحية هذه الاعتداءات ٧١٧ قتيلاً من نيكاراغوا من بينهم عدد من المدنيين ومن أفراد القوات المسلحة . ومن بين القتلى ٤١ مدرسا و ١٥٤ من العمال في المراكز الانتاجية . وبالإضافة الى ذلك اختطف ٥٢٩ شخصا من بينهم عدد من العمال والطلبة والفنيين كما جرح ٥١٤ شخصا . لقد قام أفراد الشعب المسلحين - دفاعا عن سيادتهم بإبادة ١٦٣٦ واصابة ٢٨٠ من المناهضين للثورة . وكننتيجة أخرى لهذه السياسة من جانب الولايات المتحدة يجب أن نضيف الخسائر التي تكبدها بلدى

بسبب تد مير الموانئ والمنشآت الانتاجية ومعدات التشييد والبناء والمراكز الصحية والمدارس ومراكز الرعاية النهارية ، وتبلغ قيمة تلك الخسائر ١٠٨٥ مليون دولار ، وذلك مبلغ يعادل ربع استثماراتنا السنوية .

وفي هذا الشهر بدأ استخدام شكل جديد من الهجوم في محاولة لجعل عملية التصعيد ضد نيكاراغوا أمرا طبيعيا . فقد القت طائرات مزودة بالصواريخ انطلقت من أراضي كوستاريكا وهندوراس قنابل زنة ٥٠٠ رطل على مطار اوغستو سيزار ساندينو الدولي ، وعلى المدارس والمنازل ومستودعات الوقود في ميناء كورنتو ، وما زال هذا القصف الجوى مستمرا . ويتمثل الجزء الثاني من هذا التصعيد الذي تمارسه الولايات المتحدة في تفجير محطة لضخ النفط موجودة على بعد ميلين من شواطئنا على المحيط الهادئ ، بالإضافة الى أعمال إجرامية أخرى تهدف أساسا الى الأضرار باقتصادنا .

هذه الأنشطة العدوانية ، كما أوضحنا ، كانت جزءا من تزايد الوجود العسكري للولايات المتحدة في المنطقة . يضاف الى ذلك انشاء قواعد عسكرية وبحرية ومطارات جديدة في هندوراس ، وتنظيم وتوجيه جيش السلفادور في عملياته العسكرية ضد الوطنيين في السلفادور والضغط على حكومات المنطقة لاشراكها في الأعمال الجارية ضد نيكاراغوا .

لقد كان هناك مغزى هام للجهود التي قمنا بها لاحتواء السياسة العدوانية للولايات المتحدة في المنطقة وتعزيز الحوار والتفاوض سعيا وراء حلول سياسية ولقد تابعت هذه المنظمة الموقف عن كثب ، عن طريق مجلس الأمن والامين العام ، كما كان لها دور نشط في هذه الجهود . كذلك اتخذت بلدان حركة عدم الانحياز موقفا يدين بشكل صريح سياسة العدوان والتدخل واشاعة عدم الاستقرار في المنطقة ، كما ايدت الجهود التي ترمي الى ايجاد حل سياسي . لقد قدمت المكسيك وفرنسا اسهاما قيما في تعزيز الحوار وذلك في مجال جهود السلام . ان النشاط الذي ابدته المكسيك وفنزويلا وبنما وكولومبيا في مجموعة كونتادورا وجد تأييدا صلبا من جميع المعنيين حقا بالبحث عن السلم . كذلك كان الموقف الذي اتخذته اعضاء الكونغرس في الولايات المتحدة

وبعض القطاعات الهامة في الصحافة الأمريكية ، والمثقفين والجمعيات الدينية والشعب الأمريكي بصفة عامة ، متمشيا مع رغبة شعوب أمريكا الوسطى في السلم ورفضها للسياسات العدوانية .

ويمكن القول انه كان هناك اتفاق فيما بين المواقف الايدولوجية المختلفة في العالم على ادانة العدوان وتصعيد العمليات العسكرية في منطقة أمريكا الوسطى ، المطالبة بان يكون الحوار وسيلة لحل هذه المشاكل . ولكن الحكومة الأمريكية مع ذلك ، تطأ جميع هذه الجهود وترفضها وتسعى الى تصعيد خططها العدوانية . ان الحكومة الأمريكية تحاول ان تتجاهل الهزيمة التي منيت بها سياستها في المنطقة . لقد فشلت في محاولتها القضاء على الوطنيين في السلفادور ، وفشلت في محاولتها ارسال الالف من مرتزقة سوموزا للعمل ضد شعب نيكاراغوا . ان شعبنا يلحق بهم المزيد من الخسائر كل يوم حتى أن الكثيرين منهم يولون الأديار .

أين الانتصارات التي حققتها سياسة الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى ؟ أين انتصاراتها في السلفادور ؟ أين " المقاتلون من اجل الحرية " في نيكاراغوا ؟ لقد فشلت سياسة الهجمات والاعتداءات العسكرية التي تمارسها الولايات المتحدة في المنطقة واصبح البديل الوحيد امام الحكومة الأمريكية التردى في مزيد من التورط المباشر . وهذا يفسر تواجد السفن الحربية الأمريكية والجنود الأمريكيين ، وزيارة السيد واينبرجر وبيانات السيد ايكل ومطالبات السيد شولتز والسيد كلارك والسيد كاس والموافقة على اعتماد ١٩ مليون دولار لمواصلة العمليات المستترة ضد نيكاراغوا بالرغم من عدم موافقة الكونغرس .

لقد كافحت نيكاراغوا ضد السيطرة الاستعمارية وضد دكتاتورية سوموزا في سعيها نحو السلام والعدل والحرية . وتكرس نيكاراغوا نفسها لمهمة السلام والدفاع عنه - فالحق المقدس لشعوبنا ليس سوى المطالبة بالسلم وتحقيقه والدفاع عنه .

بالامس سمعنا الرئيس ريغان يقرر هنا في الامم المتحدة ان الولايات المتحدة تحاول ان تستخدم الاقناع بشأن الحاجة الى تجنب الاعتماد على استخدام القوة في أمريكا الوسطى وفي الجنوب الافريقي . واستمعنا اليه يقول أيضا ان الولايات المتحدة

تحاول ان تقيم اطارا للمفاوضات السلمية وانها تتبع سياسة تبعد الدول العظمى عن المنازعات في العالم الثالث .

وبناء عليه فاننا نتوقع سياسة متساوقة مع ذلك في جنوب افريقيا . ولا بد ان نتوقع وقفا فوريا للعدوان في منطقة امريكا الوسطى . وبعبارة اخرى يجب ان نتوقع الانسحاب الفوري للسفن الحربية الامريكية من مياها الاقليمية ومن المنطقة . وانسحاب القوات الامريكية من المنطقة ، ووقف الدعم الذي تقدمه حكومة الولايات المتحدة الى الانشطة المسلحة لقوات سوموزا ، والمرترقة المناهضين للثورة ، وانها العمليات السرية .

هذه الخطوات الصريحة وحدها يمكنها ان تقدم الدليل على وجود ازادة سياسية حقيقية لتأييد مبادرة السلم وعملية الحوار والتفاوض لضمان الامن في جميع بلدان امريكا الوسطى ، والتنفيذ الدقيق لقرار مجلس الامن ٥٣٠ (١٩٨٣) . وتعتقد نيكاراغوا انه اذا لم تتخذ هذه الخطوات المحددة لن يكون هناك مجال للوصول الى حل لمشاكل المنطقة . ونود ان نؤكد ما قلناه من قبل : أولا يجب أن تكون هناك محاولة لتحقيق الامن للدول التي تشعر بالتهديد . وتعتبر نيكاراغوا من اكثر دول القارة معاناة للعدوان والتهديد من قبل دولة من خارج الاقليم تدافع علنا عن هذه السياسة . ومن حقنا اذن ، ان نسلح شعبنا باسلحة اكثر وافضل حتى يتمكن من الدفاع عن الأمة ضد الاعتداءات الموجهة اليها والتي تتزايد مع الأيام . اننا نشعر ان هذا التزام سيادي تفرضه علينا الظروف .

اننا نكرر أنه لا بد من أن تسحب الولايات المتحدة قواتها المعتدية من المنطقة وتكف عن سياستها العدوانية . ولا بد من التوصل الى اتفاقات توفر الأمن لجميع دول المنطقة . ولا بد من وضع حد لمشاركة هندوراس في العدوان على نيكاراغوا وعلى شعب السلفادور . ولا بد من ايجاد حل للصراع في السلفادور بمشاركة كاملة من الوطنيين السلفادوريين . واذ ذاك سنكون في موقف يسمح لنا بمناقشة مشاكل الأسلحة والمستشارين .

لقد واصلت حكومة الولايات المتحدة التذرع بحجج مختلفة لتبرير سياستها العدوانية في المنطقة . فقد اعتبرت نيكاراغوا خطرا بسبب النقل المزعوم للأسلحة الى السلفادور . وفي مناسبات أخرى تحججت بالمجابهة بين الشرق والغرب التي تزعم انها جارية في المنطقة . كما اعربت عن قلقها لحالة الديمقراطية في نيكاراغوا . الا أنها بينت بكل وضوح ، أخيرا ، ان المشكلة هي وجود نيكاراغوا حرة .

كل هذا يبين الافتقار الى الثبات في سياسة الولايات المتحدة وانعدام الاستقرار في تلك السياسة ، ولا بد أن يقال لها أنها عاجزة اليوم ، كما كانت عاجزة بالأمس ، عن ادراك أساس المشكلة وهو سياسة التوسع التي بدأت تنتهجها في القرن الماضي وما زالت تدافع عنها اليوم .

لقد كسبت نيكاراغوا حقها في ان تصبح حرة ولا بد من احترام ذلك الحق . لقد حددت نيكاراغوا هويتها ، وهي تتصرف تبعا لذلك باعتبارها بلدا غير منحاز ، ولا بد من احترام هذا أيضا .

ان نيكاراغوا تبني ديمقراطيتها ، وحقها السيادي في ان تختار نظامها الداخلي ، وشكل الديمقراطية الذي تريده لنفسها ، حق اكتسبه شعبنا وليس موضع تفاوض أو مناقشة ولا بد من احترامه .

ان تجنب حريق يشتعل في امريكا الوسطى واجب يهيم المجتمع الدولي برمته والمدافعين عن المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة . وفي غضون هذا العام أعربت حركة عدم الانحياز ، اولا أثناء انعقاد الاجتماع الوزاري الطارئ لمكتب التنسيق في ماناغوا في كانون الثاني /يناير الماضي ، وفيما بعد أثناء القمة السابعة

لرؤساء الدول أو الحكومات ، في نيود لهي في آذار/ مارس ، عن تأييدها الحازم للجهود المبذولة لايجاد حل سلمي لمشاكل منطقتنا .

وناشد مجلس الأمن أيضا بالعاج ، بقراره ٥٣٠ (١٩٨٣) ، جميع الدول ان تدعم جهود مجموعة كونتادورا الرامية الى حسم الخلافات عن طريق الحوار الصريح البناء .

الا أنه بالرغم من كل تلك المناشدات والجهود ما فتئت الحالة في امريكا الوسطى تزداد تعقيدا يوما بعد يوم . فالأعمال العدوانية ضد نيكاراغوا تستمر وتتصاعد ؛ وأعمال التهديد والتخويف والتدخل تتكرر ؛ والمحاولات تبذل لوضع ما يسمى المصالح الحيوية للدول العظمى فوق الجهود الحساسة المبذولة لتحقيق السلم والتعايش السلمي في امريكا الوسطى على أساس الاحترام الكامل لسيادة جميع دول المنطقة .

ان نيكاراغوا لم تهاجم أي بلد على الاطلاق ، ولكنها ستدافع عن نفسها ضد أي عمل عدواني بغض النظر عن قوة المعتدى — ونحن نعرف ان الولايات المتحدة ، وهي دولة عسكرية قوية ، تهدد نيكاراغوا . الا أن نيكاراغوا ، في كل مرة تعرضت فيها للهجوم ، دافعت عن نفسها وكافحت وقاتلت ، ونحن النيكاراغويين سنكون دومنا مستعدين لمجابهة التدخل الامبريالي الجديد ومقاومته .

وفي ظل هذه الظروف لا بد لهذه الجمعية من أن تعطي زخما جديدا لجهود صنع السلام من خلال نداء جديد عاجل يناشد جميع الدول أن تحجم عن القيام بأعمال تزيد الحالة في المنطقة تدهورا .

وتحقيقا لهذه الغاية تطلب نيكاراغوا ادراج مسألة امريكا الوسطى والأخطار التي تحيق بالسلم والسيادة فيها وممارسة شعوب امريكا الوسطى لحقها في تقرير المصير والمبادرات السلمية ، باعتبارها مسألة عاجلة في جدول أعمال الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، وأن ينظر فيها .

ان الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة تنعقد في وقت تعاني فيه شعوبنا معاناة كبيرة ويتعرض مستقبل البشرية لأخطار لم يسبق لها مثيل .

ان الوقت لم يفت لتجنب الكارثة . ويتعين علينا أن نتكلم بصوت واحد ، وان نلتزم الحزم فندين المواقف غير الواقعية التي اتخذت ونعزز المواقف الواقعية . فالوقت الآن ليس وقت تجاهل للحالة ، وليس وقت اتخاذ المواقف القائمة على الخوف والتردد . وقد تكون في انتظارنا حالات أكثر صعوبة سيتعين علينا أن نجابهها . فهناك مصالح محددة معرضة للخطر . وأنه لمن واجبا جميعا ، لاسيما الذين لا يمتلكون من الأسلحة النووية أو القوة العسكرية ، أن نطالب بالسلام لشعوبنا بكل ما لدينا من قوة اخلاقية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود ، نيابة عن الجمعية العامة ، أن أشكر منسق المجلس الحاكم لحكومة التعمير الوطني لجمهورية نيكاراغوا على البيان الهام الذي أدلى به .

اصطحب سعادة القائد دانييل اورتيجا سافيدرا ، منسق المجلس الحاكم لحكومة التعمير الوطني لجمهورية نيكاراغوا الى خارج قاعة الجمعية العامة .

البنـد ٩ (تابهـع)المناقشة العامة

السيد هارالا موبوليس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس، يشرفني ان اخاطب الجمعية العامة نيابة عن الاتحاد الاوروبي والدول العشر الاعضاء فيه .

ويسرني بالغ السرور ان اهنئكم، سيدي ، على انتخابكم لرئاسة الجمعية ، فقد تميزتم منذ سنوات عديدة في خدمة بلدكم والمجتمع الدولي على حد سواء ، وبالتالي حازتم على تقدير واحترام الجميع . واني على ثقة بانكم ستضطلعون بواجباتكم بكفاءة وموضوعية ونزاهة ، وبالتالي ستسهمون في نجاح جمعية تجتمع في منعطف حرج . واغتنم هذه الفرصة لاعرب عن تقدير الاتحاد الاوروبي للرئيس السابق ، السيد اميرى هولاي ، للمهارة العظيمة التي ادار بها مداوات هذه الهيئة عبر الشهور الاثنى عشر الماضية .

ونود ايضا ان نشني على الأمين العام لقدرته الثقافية واستقامته الاخلاقية والمثل العليا التي يستلهمها في مهنته ، وتفانيه في خدمة قضية السلم ومثاليات الميثاق . واخيرا ، اسمحوا لي ان اقدم احرتهانينا الى العضو الجديد في منظرنا سان كريستوفر ونيفيس .

لقد نشأ الاتحاد الاوروبي نتيجة رغبة العديد من الدول التي تتمسك بنفس القيم الديمقراطية في اقامة علاقاتها على اشكال جديدة من التضامن بغية مواجهة التحديات التي سيكون من الصعب عليها ان تواجهها منفردة . وهذا هو السبب الذي يدعو الدول العشر التي اتحدت باسمها اليوم الى الالتزام التزاما تاما باحترام احكام الميثاق واعتبار الأمم المتحدة وسيلة لخلق عالم افضل واكثر امانا . وتنوى الدول العشره فرادى وجماعة من خلال التشاور المنتظم حول المشاكل الدولية وعن طريق بذل الجهود بشكل متواصل لتحديد سياسة مشتركة ، الاستمرار في التعاون مع الأمم المتحدة وأمينها العام وتدعيم هذا التعاون .

وفي العام الماضي ، عندما تكلم وزير خارجية الدانمرك ، من فوق هذا المنبر ،
نيابة عن الدول العشر صبغ الموقف السائد في العالم بألوان قاتمة .
وفي بداية الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ينبغي التسليم بأن
هذا التقييم لا يزال لسوء الحظ قائما .

ويمكن ان يثور سؤال ، هو كيف يمكن للموقف ان يتحسن بصورة اساسية ما دامت الدول الاعضاء مستمرة في انتهاك المبادئ الأساسية للميثاق وتجاهل النداءات المتكررة التي توجهها اليها هذه المنظمة بالامتناع عن استخدام القوة او التهديد باستخدامها وبان تنهي فوراً النزاعات التي هي اطراف فيها . لهذا ، ليس من المفاجأة لنا الا يحل اى من النزاعات القديمة وان تلوح في الأفق نذر توترات جديدة .

لقد تأثرت العلاقات بين الشرق والغرب بدرجة خطيرة في هذه السنوات الماضية بغزو الاتحاد السوفياتي لافغانستان وتدهور الحالة في بولندا ، وكذلك استمرار الحشد العسكري السوفياتي . وقد كان اسقاط الطائرة الكورية بمقاتلة سوفياتية سببا اخر للتفاقم . وتستنكر الدول العشر بشدة هذا العمل الذى ادى الى فقدان العديد من الارواح البشرية البريئة . وقد طلبت ان تقوم اجهزة دولية مختصة باجراء تحقيق مفصل لظروف هذا الحادث . وهي ترحب بقرارات مجلس منظمة الطيران المدني الدولية التي اتخذت في ١٦ ايلول / سبتمبر . وتؤيد المقترحات المقدمة الى منظمة الطيران المدني الدولية لتوفير المزيد من الأمن للطيران المدني في المستقبل ، بما في ذلك حظر استخدام القوة المسلحة .

ان بلداننا ، شعوبا وحكومات ، على استعداد لتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي وحلفائه ، بشرط ان يلتزم بمعايير السلوك المقبولة دوليا ، حتى يمكن استعادة الثقة الدولية . عند ذلك فقط يمكن ان يكون هناك تفاهم افضل بين الشعوب الاوروبية ويمكن ان يوجد مناخ يؤدي الى توطيد السلم والاستقرار في قارتنا .

ولقد كانت وما زالت رؤيتنا للحالة في بولندا على ضوء هذا . لقد لاحظت الدول العشر التدابير التي اتخذتها الحكومة البولندية في ٢٢ تموز / يوليه ١٩٨٣ ، وهي تدابير يعتبر البعض منها في الاتجاه الصحيح بينما يوفر البعض الاخر منها للسلطات الوسائل القانونية لتقمع بقوة اكبر اية أنشطة معارضة محتلمة . وبروح من الصداقة للشعب البولندي تأمل الدول العشر ان تعقب هذه الخطوات تدابير اضافية تؤدي الى الوفاق والحوار والاصلاح وفقا لتطلعات جميع العناصر الاجتماعية والوطنية للسكان .

ان الاختتام الناجح لمفاوضات مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبي في مدريد يبعث على ارتياح الدول العشر. وقد استرشد نهجنا في المؤتمر بالسعي لتعزيز الاحترام للوثيقة الختامية لهلسنكي وضمان تنفيذها بالكامل ومتابعة اهداف مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي عن طريق الحوار والتعاون. وكان حضور جميع وزراء خارجيتنا في مدريد دليلاً على هذا الالتزام. ورغم ان الوثيقة الختامية لا تمثل اقصى ما كان يمكن تحقيقه، فقد كانت مضمونية ومتوازنة. ونحن نعلق اهمية كبيرة على البعد الانساني لهذه الوثيقة، وبنفس القدر، على احكامها المتعلقة بعقد مؤتمر لنزع السلاح في اوربا. وهذا يفضي بي الى القضية الأوسع نطاقاً، قضية نزع السلاح.

انها مسألة تحظى بأهمية قصوى لدى الدول العشر وتبعث على القلق المتزايد للرأى العام، حيث انها تؤثر على بقاء البشرية، وهي ايضا مشكلة بالغة التعقيد. وقد اوضحت الخبرة مدى صعوبة تحقيق نزع السلاح في مناخ يتسم بالرغبة والخوف والتعصب. ان خفض الأسلحة وحده ليس كافياً للحفاظ على السلم وصيانتة بل من الضروري ايضا ان تزال اسباب النزاع. وينطبق هذا على اوربا مثلما ينطبق على اجزاء اخرى من العالم. تبذل الدول العشر في الاتحاد الأوروبي قصارى جهدها لتقليل مستوى القوى العسكرية في اوربا بينما تكفل نفس الدرجة من الأمن لكل الدول. ومن ثم تبرز الاهمية التي تعلقها على كل المفاوضات الجارية او المزمع عقدها، ولا سيما المحادثات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في جنيف بشأن القوى النووية الاستراتيجية والمتوسطة المدى. وبالنظر الى حجم الترسانات النووية التابعة لهذين البلدين، من المعترف به عموماً ان احراز تقدم في مجال نزع السلاح النووى يرتبط ارتباطاً وثيقاً باتفاقهما على تخفيضات هامة يمكن التحقق منها.

ولهذا، تؤيد الدول العشر تأييداً كاملاً كلا من محادثات خفض الاسلحة الاستراتيجية ومفاوضات القوات النووية متوسطة المدى. ونأمل مخلصين ان تتمكن الدولتان النوويتان الرئيسيتان من التوصل الى اتفاق في المستقبل القريب. وينبغي ان يكون هدف هذا الاتفاق التوصل الى توازن عند ادنى مستوى ممكن.

بينما تجرى مفاوضات الرقابة على الأسلحة النووية بغية وقف الانتشار الرأسي ، فان الابقاء على نظام عدم الانتشار الحالي وتدعيمه ، وهو الذي اثبت نجاحه حتى الان في وقف مزيد من انتشار الأسلحة النووية ، يعتبر عنصرا اساسيا في معادلة نزع السلاح .

ومع ذلك ، لا ينبغي الا تغيب عن اعيننا حقيقة ان الرقابة على الأسلحة النووية ليست الا احد وجهي العملة . فمن الأهمية بمكان خفض مستوى الأسلحة التقليدية . ولا ينبغي ان يؤدي بنا شبح الفناء النووي الى التهور من شأن الاصابات البشعة والخسارة المادية التي يمكن لهذه الأسلحة ان تتسبب فيها . وقد حدث هذا في اكثر من ١٠٠ حرب تقليدية منذ ١٩٤٥ .

وهذا هو احد الأسباب التي تدعونا الى التطلع الى مؤتمر نزع السلاح في أوروبا ، الذي سيعقد قريبا في ستوكهولم . وسوف تركز مرحلته الأولى للمفاوضات واتخاذ تدابير بناء الثقة والأمن التي تكون لها أهمية عسكرية وتكون ملزمة ويمكن التحقق منها وقابلة للتطبيق على أوروبا ككل .

وتكرر الدول العشر اقناعها بان بناء الثقة بين الدول ، ليس فقط في أوروبا ولكن في العالم كله ، يلعب دورا هاما في تيسير احراز تقدم في الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح .

وفي الوقت ذاته ، فان الأعضاء العشرة المشتركين في المفاوضات في فيينا بشأن التخفيضات المتبادلة والمتوازنة في عدد القوات في أوروبا مازالوا ملتزمين التزاما حازما بالتوصل الى اتفاق فعال من شأنه ان يزيد بصورة حقيقية الاستقرار في أوروبا ويدعم أمنها مهديا بذلك الطريق لتطورات هامة أخرى في ميدان نزع السلاح .

وتؤيد الدول العشر تأييدا كاملا كل مجهود كبير وواقعي تقوم به الهيئة متعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض في هذا الميدان ، وهي لجنة نزع السلاح في جنيف . لذلك فاننا ندعو بقوة الى تكثيف المفاوضات الراهنة في اللجنة . وتشدد الدول العشر على أهمية احراز تقدم مبكر يتمثل في فرض حظر شامل يمكن التحقق منه بصورة موثوقة ، على جميع الأسلحة الكيميائية من أجل ازالة هذه الفئة من الاسلحة بكاملها . وتدعم الدول العشر أيضا بحث المسائل المتعلقة بمنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، في لجنة نزع السلاح .

وأخيرا ، فان الدول العشر تعتبر الأمم المتحدة محفلا أساسيا وقيما للغايات لا لاجراء مناقشة عالمية النطاق لشؤون نزع السلاح والحد من الاسلحة . وهي تعتبر أن الحوار الهادف الى أمن وسلم جميع الشعوب يجب أن يستمر بكل نشاط .

وقبل أن أختتم ملاحظاتي بشأن هذه القضية الحيوية أود أن أؤكد اقتناعي الراسخ انه الى جانب الجهود المهدولة لنزع السلاح يتعين على جميع الدول كبيرها وصغيرها قوتها وضعفها ، الحائزة منها للأسلحة النووية وغير الحائزة لها ، أن تتقيد باحكام الميثاق والقانون الدولي بشكل عام لنهذ استخدام القوة والتهديد باستخدامها والعمل على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية .

وفي هذا السياق ، فاننا نعتبر اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لا إعلان مانيلا للسنة الماضية خطوة ايجابية . وتعرب الدول العشر عن رجائها في أن يكون من الممكن تحقيق أهداف الاطلاق وهي ذات أهمية قصوى للسلم الدولي ، عن طريق الجهود المشتركة لجميع الأعضاء في منظماتنا هذه .

أما في الشرق الأوسط فلا تزال عواقب الغزو الاسرائيلي للبنان ، الذي أدانتهم الدول العشر بقوة ، قائمة . لقد أصبح ذلك البلد فريسة صراع كاد يؤدي الى تفككه . وقد

عانى السكان المدنيون من تبادل اطلاق النار بين الفئات المتحاربة ومن جراء تدخل العناصر الاجنبية . وأن الدول العشر التي أهدت دائما استقلال لبنان وسيادته وسلامته الاقليمية وسلطة حكومتها ، ترحب بوقف اطلاق النار الذي سرى مفعوله اعتبارا من الآن ، وهي تعرب عن الأمل في أن يؤدي الحوار الذي أصبح طى وشك أن يبدأ الى معالجة وطنية تضمن وحدة البلد . وهي تشدد طى ضرورة احراز تقدم مكر نحو الانسحاب الكامل لجميع القوات الأجنبية باستثناء تلك القوات التي قد تطلب الحكومة اللبنانية بقائها هناك . والدول العشر نفسها طى استعداد لأن تعمل منفردة ومجموعة من أجل تحقيق هذه الأهداف .

ومن النتائج المباشرة للتطورات في لبنان أنه لم يحرز أى تقدم باتجاه حل الصراع العربي الاسرائيلي الأوسع نطاقا . وفي رأى الدول العشر أن السلم لن يسود الا اذا أخذ في الاعتبار أمن جميع الدول والشعوب ومصالحها المشروعة . وبعبارة أكثر تحديدا ، لا يمكن اقامة سلم دائم الا على أساس حق جميع الدول في المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل ، في وجود آمن و طى أساس العدل لجميع الشعوب ، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بكل ما ينطوى عليه ذلك من معان .

لقد دل طى الطريق الى السلام الرئيس ريغان في خطابه في مادرتة التي أطنها في ١ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، والتي أطن مؤتمر القمة العربي المنعقد في فاس عن استعدادها للقبول بها . وتناشد الدول العشر جميع الاطراف في السراع أن تتحرك الى الأمام من منطلق الاستعداد للسلم الذي أعربت عنه جميع الاطراف في الماضي بغية الاعتراف المتبادل ببعضها البعض بوصفها مشتركة في مفاوضات حقيقية تقوم طى أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، بين أمور أخرى ، ولا بد أن تضم هذه المفاوضات جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك الشعب الفلسطيني ، ولا بد أن تشترك منظمة التحرير الفلسطينية فيها . ويجب طى الجميع نهد التهديد باستخدام القوة أو استخدامها .

وحرصا على السعي من أجل السلم ، تطلب الدول العشر الى اسرائيل أن تتخلى عن سياستها القائمة على الضم التدريجي والعمل بصورة انفرادية على ايجاد وقائع جديدة في الأراضي المحتلة ، وصفة خاصة سياسة المستوطنات التي تتبعها والتي تتنافى مع القانون الدولي ، وتعتبر عقبة رئيسية ومعظمة تعرقل جهود السلم .

والدول العشر من جانبها لها ارتباط وثيق بهذه الجهود التي أظهرت ، بين أمور أخرى ، دعمها المستمر لدور الأمم المتحدة والقوات متعددة الجنسيات في صيانة السلم . وسبب اهتمامها العميق بمستقبل المنطقة فانها تعترف بالبقاء على اتصالها مع جميع الأطراف وتسخير نفوذها لتشجيع أي تحرك نحو الحلول التوفيقية والتفاوض عليها .

وشمة عامل آخر مؤد الى تفاقم الحالة في الشرق الأوسط ، هو الحرب المستمرة بين ايران والعراق . والدول العشر تأسف بشدة لانعدام أي تقدم نحو ايجاد حل لهذا الصراع الذي يشكل تهديدا خطيرا للاستقرار في المنطقة والأمن الدولي ، وينطوي على معاناة شديدة للشعبين المعنيين . وتناشد بالحاح الطرفين المتحاربين تجنب اصابه السكان المدنيين والتقييد بجميع الاتفاقات الدولية المنطبقة في زمن الحرب . وفي هذا الصدد ، ترحب الدول العشر بتقرير بعثة الأمم المتحدة التي زارت المناطق التي تعرضت للهجمات . ومن ناحية أخرى فانها تأسف عميق للأسف لأن أيها من مبادرات السلام التي تم التقدم بها حتى الآن لم تنجح في وضع حد للقتال . وتفتنم هذه الفرصة لتدعو مرة أخرى الى وقف اطلاق النار ووقف جميع العطيات العسكرية وسحب القوات الى الحدود المعترف بها دوليا من أجل ايجاد تسوية عادلة وشفرة يتم التفاوض عليها وفقا لقرارات مجلس الأمن وتكون مقبولة لدى الطرفين . وتؤكد الدول العشر استعدادها ، اذا طلب منها الطرفان ذلك ، المشاركة في الجهود الرامية الى استعادة السلم في المنطقة . *

* تولي السيد سترتشيك ، نائب الرئيس ، (تشيكوسلوفاكيا) رئاسة الجلسة.

ان كانت الحالة في الشرق الأوسط قد تدهورت خلال الاشهر الاثنى عشر الماضية ، فان التقدم الذى تسنى احرازه في عدد من المشاكل الدولية الأخرى ، كان ضعيفا أو لم يقع أصلا .

فلاحتلال السوفياتي لافغانستان مازال مستمرا ، رغم القرارات المتعاقبة السني اعتمدها الجمعية العامة بأغلبية ساحقة . ان الدول العشر يساورها قلق بالغ ازاء هذا الانتهاك المستمر لاستقلال دولة محايدة وغير منحازة بشكل تطيدى . وهي تدبىن الهجمات التي تشنها القوات السوفياتية ضد المدنيين الأفغان ، كما تشعر بقلق بالغ ازاء محنسة اللاجئين الأفغان الذين تركوا بلادهم كنتيجة مباشرة لهذه الأعمال ؛ ويمثل هؤلاء الأشخاص أكبر تركز للاجئين في العالم ، ولا ينبغي نسيان معاناتهم .

تؤكد الدول العشر على الحاجة الملحة الى انسحاب القوات السوفياتية ، والتوصل الى تسوية تفاوضية ، تمكن من استعادة أفغانستان لاستقلالها ووضعها غير المنحاز ، وتمكن الشعب الأفغاني من ممارسة حقه في تقرير المصير ، كما تمكن اللاجئين الأفغان من العودة الى ديارهم في أمن وشرف . وتتابع الدول العشر باهتمام بالغ الاتصالات غير المباشرة بين باكستان وأفغانستان ، التي تجرى تحت اشراف الأمم المتحدة ، بغية التوصل الى حل يتفق والقرارات التي اعتمدها هذه الجمعية . وان تذكر باقتراحها فسي حزيران / يونيه ١٩٨١ ، فان الدول العشر على استعداد لمساندة أية مبادرة بناءة تهدف الى التوصل الى حل سياسي مرض . لكن مفتاح أى حل سينظر رهنا بانسحاب القوات السوفياتية .

لقد تعرضت كمبوتشيا للغزو منذ خمسة أعوام ، وما زالت محتلة بالقوات الغيبتنامية التي تتوقف عند ما تمارسه من قمع لكل أنواع المقاومة ، بل تشدد وتكثف هجماتها على مخيمات اللاجئين والمشردين . ان جميع الجهود التي بذلت لانهاء هذا الاحتلال ، وكل ما ترتب عليه فيم يتعلق بالحاضر والمستقبل ، قد تعثرت لرفض فييت نام الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وتود الدول العشر أن تهنيء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على مبادرتها بالدعوة الى عقد المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا . وتعتبر ان الاعلان الذي اعتمد

بفضل جهوده . ونود أيضا أن نعرب عن تقديركم للجهود التي تبذلها دول
خط المواجهة .

وتود الدول العشر أيضا أن تشكر الأمين العام على الجهود التي يبذلها في
اضطلاع بولايته بموجب قرار مجلس الأمن ٥٣٢ (١٩٨٣) ، وسوف تستمر في تأييد اتصالاته
بجميع الأطراف ؛ وتحت جميع الأطراف المعنية على تيسير اختتام المفاوضات دون أي ابطاء ،
وأن تمتنع عن اتخاذ أي اجراء من شأنه أن يعرض اي اتفاق للخطر .

أود أن أضيف أن مشكلة ناميبيا ينبغي أن ينظر اليها بجدية باعتبارها احدى
مشاكل تصفية الاستعمار ، بل هي الواقع آخر بقايا الاستعمار في افريقيا . وينبغي أن
تتاح الفرصة لشعب ناميبيا للممارسة حقه في تقرير المصير دون ابطاء . لقد حصر من
الاستقلال لزم طال أكثر مما يجب ولا ينبغي أن يتأخر استقلاله بأكثر من هذا بسبب
مشاكل خارجية .

وفي جنوب افريقيا ذاتها لا تزال الأتلبية السوداء للأسف الشديد فريسة للقمع
السافر . وتود الدول العشر أن تكرر رفضها وادانتها القاطعين والحاسمين لنظام التمييز
العنصرى المؤسسي ، المعروف باسم الفصل العنصرى ، وعزمها على أن تستخدم ، كما
فعلت في الماضي ، كل ثقلها الجماعي للتاثير على جنوب افريقيا بغية المساعدة على
وضع حد لهذا النظام غير الانساني ، واقامة مجتمع يتمتع فيه كل فرد دون استثناء بالمساواة
والحرية والعدالة .

وما زالت الدول العشر تشعر بالقلق البالغ تجاه العديد من جوانب سياسات جنوب أفريقيا . وقد ادانت بشكل خاص سياسة البانتوستانات وانتهاك حقوق الانسان الناجمة عن أعمال الابعاد وغيرها من التدابير المشابهة .

وفي اجزاء أخرى من افريقيا يشكل الصراع الداخلي في بعض الأحيان عقبة في الطريق الطويل الشاق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويزداد ذلك الصراع تفاقماً نتيجة لتدخل عناصر خارجية . وأحد الأمثلة على ذلك تشار . ان الدول العشر تشعر بالقلق ازاء التدخل الخارجي الذي وقع هذا البلد ضحية له . وهي تؤيد تأييداً راسخاً استقلاله وسيادته وسلامة اراضيه ، وتعارض أى تدخل في شؤونه الداخلية وتؤمن الدول العشر أن هذه المشكلة مسألة افريقية ، وبنائاً على ذلك ينهني أن يقوم الافريقيون أنفسهم بتوسيتها بغية منع تصعيد النزاع الى حيث يصبح أزمة دولية . كما تؤكد على الدور الذي يمكن أن تقوم به منظمة الوحدة الافريقية في إعادة اقرار السلم ، وهو ما لا ينهني أن يحول دون قيام الأجهزة المختصة التابعة للأمم المتحدة بالقيام باجراءات مماثلة ، بما في ذلك مجلس الأمن والأمين العام .

وحيث أنى ذكرت منظمة الوحدة الافريقية ، أود أن أشيد بتلك المنظمة التي تحتفل بالذكرى العشرين لانشائها هذا العام . فقد اثبتت خلال السنوات العشرين الماضية انها عامل بالغ الأهمية من عوامل الاستقرار السياسي والتقدم في افريقيا ، والسلام العالمي .

ان الدول العشر في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي تربطها علاقات تاريخية وانسانية واقتصادية وثقافية وثيقة بامريكا اللاتينية . وأود أن أؤكد على الأهمية التي نعلقها على تعزيز هذه العلاقات . ومنذ أشهر قليلة احتفلنا بالذكرى المائتين لسيلا سيمون بوليفار . اننا نشيد بهذا الرجل الكبير وكفاحه من أجل استقلال وحرية شعوب امريكا اللاتينية . اننا نرحب أيضاً بالاتجاه المتزايد نحو الديمقراطية في ذلك الجزء من القارة بينما ندين استمرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان والقيود المفروضة على الحرية السياسية في بعض البلدان .

وأود الآن أن انتقل الى الموقف الخطير في امريكا الوسطى الذي يمكن أن تترتب

عليه آثار تتجاوز المنطقة ذاتها . ان التباينات الاجتماعية والظلم والتخلف الاقتصادي المتوطنة تعتبر جذورا للأزمة الحالية ، ويساعد التدخل الخارجي على تفاسمها . وفي بعض البلدان ، بات العنف وانتهاك حقوق الانسان من حقائق الحياة اليومية .

وفي شهر حزيران/يونيه الماضي ، بستوتغارت ، أعلن رؤساء الدول والحكومات للدول العشر بوضوح المبادئ التي يعالج على اساسها هذا الموقف . وتتضمن تلك المبادئ مبدأ عدم التدخل وحرمة الحدود وايجاد الظروف الديمقراطية والاحترام الصارم لحقوق الانسان . ان الدول العشر مقتنعة بأن مشاكل امريكا الوسطى لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية وان الحل لا يكون الا عن طريق تسوية سياسية تنبثق من المنطقة ذاتها . ان الدول العشر على استعداد للمشاركة بكل طريقة متاحة بغية تحقيق هذا الهدف . وهي تؤيد تأييدا كاملا مبادرة مجموعة كونتادورا . وتلاحظ أن اعلان كانكون في ١٧ تموز/يوليه يتضمن مقترحات عديدة مفيدة . كما تذكر أيضا تأييد قرار مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٣) الذي اعتمد بالاجماع لجهود مجموعة كونتادورا .

ان حماية حقوق الانسان قضية تلتزم بها الدول العشر التزاما عميقا لأن احترام تلك الحقوق مائل في أساس المجتمعات الديمقراطية ذاته ، تلك المجتمعات التي تعد أفضل ضمان للسلم والاستقرار الدوليين .

وينبغي علينا الاعتراف بأن دولا مختلفة التقاليد والايديولوجيات والثقافات والنظم السياسية تحركت خلال العقود الأخيرة نحو اعتماد معايير مشتركة واجراءات ملائمة لتطبيق هذه المعايير مع انها ليست كافية دائما .

ورغم ذلك ، فمن دواعي الأسف العميق للدول العشر انه بعد انقضاء ٣٥ عاما من اعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ما زال تنفيذ ذلك الاعلان أبعد من أن يكون مرضيا . ففي مختلف انحاء العالم يقع عدد متزايد من الانتهاكات الخطيرة الواسعة النطاق لتلك الحقوق . ويبدو أن بلدانا عديدة قد جعلت من عمليات الاعتقال الاعتسافية والسجن والتعذيب واختفاء الاشخاص وأعمال القتل والاعدام السياسي جزءا لا يتجزأ من نظمها السياسية . فالبشر يضطهدون لا لذنوب جنوه ، بل لأسباب ايديولوجية ودينية وعرقية أو لأن

لديهم الشجاعة على الدفاع عن قضية حقوق الانسان . ان أعدادا كبيرة من المعتقلين السياسيين ، بما في ذلك قادة النقابات العمالية ، ما زالت في المعتقلات ، وما زال اولئك البشر محرومين من احترام انسانيتهم وحقوقهم في الدفاع عن أنفسهم . كما يحرم البعض من حق الخروج من بلادهم أو العودة اليها . وأمام هذه الانتهاكات الخطيرة ، فان على الأمم المتحدة واجب ضمان احترام تعهدات الاعلان العالمي لحقوق الانسان ومقاومة كل انتهاك لتلك الحقوق . ان الدول العشر على استعداد للاتصال بحكومات البلدان التي تقع فيها انتهاكات من هذا النوع وذلك بغية تخفيف المعاناة البشرية .

ينبغي لكل الدول أن تلتزم بتنفيذ الصكوك الدولية الملزمة لحقوق الانسان وتقبل التدابير اللازمة لتطبيقها . وتشترك الدول العشر حاليا اشتراكا نشطا في وضع صكوك جديدة وخاصة مشروع اتفاقية مناهضة للتعذيب .

وعلاوة على ذلك ، فان الدول العشر تعتقد أنه مع الحفاظ على الحقوق المدنية والسياسية ينبغي أيضا ضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية بوصفها عناصر اساسية في نظام متكامل لحماية الافراد .

ان اجتماع قمة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في آذار/مارس الماضي كان حدثا رئيسيا هذا العام . ان حركة بلدان عدم الانحياز باعضائها الطائفة باوت ذات أثر كبير في الشؤون الدولية . والدول العشر تعترف بذلك اعترافا كاملا وتقدر الدور الهام الذي تقوم به هذه الحركة .

ان احدى الشاغل الرئيسية للعالم الثالث هي الأزمة الاقتصادية الراهنة والتدابير التي ينبغي اتخاذها بطريقة عاجلة لمساعدة البلدان النامية على تجاوز ما تواجهه من مواقف صعبة ، بل ستيسرة أحيانا .

ان الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة حاسمة . وهناك بعض علامات الانتعاش في عدد من البلدان الصناعية الرئيسية ، وخاصة الولايات المتحدة واليابان ، بينما تبدد التوقعات في أوروبا أقل تأكدا .

وعلى وجه التحديد ، ما زالت البطالة عالية وآخذة في الازدياد ، وهي تؤثر بالقدر الأكبر على الشباب وعمل المدن . بعد عدم التيقن من المستقبل ، وتوقع عجز عام مرتفع من العناصر التي تبقي أسعار الفائدة الحقيقية في مستويات عالية ، مما يصرف الموارد من الاستثمار الانتاجي ويجعلها تتجه الى الادارة المالية ، وهو ما يقلل من توقعات الارتفاع المنتظم للنشاط الاقتصادي ، والانتعاش المستقر الذي يقوم على الاستثمار . وما زالت أسعار الصرف متقلبة مما يزيد من الافتقار الى الثقة ويقيد مجال السياسة الاقتصادية المترابطة .

لقد ترك الكساد العالمي آثاره على البلدان النامية . وازدادت مديونيتها زيادة حادة ، وزعزعت جهودها الانمائية ، وكذلك نقصت قدرتها على المشاركة الكاملة في النظام الاقتصادي الدولي . وهي تواجه انخفاضا خطيرا لوارداتها وتواجه اسواقا راكدة لصادراتها ، وأوضاعا غير مرضية في مجال التبادل التجاري وتحمل بعبء تكاليف باهظة في خدمة الديون .

وبفهم واضح لهذه الحقائق ، وشعور من الالتزام العميق ازا* الحاجة للتنسيق والتعاون ، اشترك الاتحاد الاقتصادي الاوروبي في العام الماضي في المفاوضات الدولية مع جميع شركائنا .

ان الصعاب التي عاينها خلال السنوات القليلة الماضية أوضحت لنا جميعا مدى تكافل اقتصادياتنا . وقد ركز الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعقود في ايار/مايو ١٩٨٣ على هذه النقطة بوضوح . واعترف بالروابط الاقتصادية القوية بين جميع اجزاء العالم ، مما ينطوي على مسؤولية جماعية عن وضع السياسات لدعم التجارة الدولية ، والنظم النقدية والمالية ، وايجاد ظروف للنمو البعيد عن التضخم . وقد اعتمدت قمة وليامزبرج في حزيران/يونيه ١٩٨٣ نفس الاتجاه حيث اعترفت بأننا :

" يجب ان نعمل معا ونسعى نحو مجموعة متوازنة من السياسات تأخذ فسي اعتبارها وتستغل العلاقات بين النمو ، والتجارة والتمويل ، لكي ينتشر الانتعاش في جميع البلدان ، المتقدمة والنامية منها على السواء " .

ان النظام التجارى العالمى الحر المكرس في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) قد خدم الاقتصاد العالمى خدمة جيدة لأكثر من ثلاثة عقود . وينبغي من ثم ان نبقى على هذا النظام ونعززهُ . وفي الاجتماع الوزارى لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة المعقود في تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٨٢ أكد الاتحاد الاقتصادى الأوروبى من جديد التزامه بمقاومة الضغوط الحمائية عند وضع وتنفيذ السياسة التجارية ، وقد دعم هذا الالتزام من جديد بتوافق الآراء في مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية (الاونكتاد) وفي هذا الصدد ، كان من المبادئ الستقرة في الاتحاد الاقتصادى الأوروبى انه ينبغي تقديم معاملة تفضيلية وأكثر ملاءمة للبلدان الأقل نموا .

كان الحدث الرئيسى في الحوار بين الشمال والجنوب هذا العام انعقاد الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الذى انتهج الاتحاد الاقتصادى الأوروبى فيه منحى ايجابيا وبنّاء وبراغماتيا ، معترفا بأن الأزمة الاقتصادية تهدد العمل السلس والفعال للنظام الاقتصادى المتعدد الأطراف ، كما تهدد رخاء العالم . وفي بلغراد أعلن الاتحاد الاقتصادى الأوروبى - ادراكا منه لحقيقة ان هناك تكافلا متزايدا بين البلدان النامية والمتقدمة - أنه :

" لا يمكن تحقيق انتعاش دائم دون استئناف عملية النمو ، وانه لا يمكن ان يكون هناك دافع جديد لعملية التنمية دون انتعاش حقيقي " .

وفي رأينا - ورغم خيبة الأمل والاحباطات في بعض الاحيان - ان نتيجة هذا المؤتمر كانت هامة . فقد اتفقنا على عدد من القرارات اعتمد بتوافق الآراء حول عدد من المسائل الجوهرية ذات الأهمية المشتركة . ولقد نجحنا - وهذا أمر له أهميته السياسية الكبيرة - في ابقاء خطوط الاتصال مفتوحة وابقاء الحوار الدولى قائما .

وفي ميدان السلع الأساسية ، أيد الاتحاد الاقتصادي الأوروبي دائما الاتفاق بشأن الصندوق المشترك . ومن ثم فاننا نرحب بالزيادة الأخيرة في عدد الموقعين والصدقين عليه والتي نأمل أن تؤدي الى دخوله حيز التنفيذ في وقت مبكر . وفي مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية (الاونكتاد) قمنا أيضا بدور فعال في المقرر الهام الخاص ببدء العمل فسي التمويل التعويضي لنقص حصيلة التصدير .

وفي ميدان التجارة ، أيد الاتحاد الاقتصادي الأوروبي اعتماد القرار ١٥٩ /الدورة السادسة ، الذي أكد على أهمية نظام التجارة الحرة ووافق على انتهاج سياسات من شأنها تيسير الموازنة الهيكلية القائمة على نمط ديناميكي من الامتيازات النسبية . فالتجارة المتزايدة حيوية بالنسبة للبلدان النامية بشكل خاص . ونظام الافضليات المعمم قد حسن فرصة جميع هذه البلدان في دخول اسواق الاتحاد الاقتصادي الأوروبي . وسيحتفظ الاتحاد الاقتصادي الأوروبي - كما أعلن في مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية - نظام الافضليات المعمم ، ويطوره ، حتى ١٩٩٠ على الأقل .

وفيما يتعلق بالشؤون النقدية والمالية اعتمد الاونكتاد السادس العديد من القرارات . وقد شارك الاتحاد الاقتصادي الأوروبي في توافق الآراء بالنسبة لقرار بشأن القضية الجوهرية الخاصة بالدين الخارجي للبلدان النامية . وأطنا أننا على استعداد للنظر في تدابير ملائمة لتخفيض كلفة خدمة الديون للبلدان النامية على أساس منفرد وفي اطار المؤسسات القائمة . وقد أيد الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الالتزام المتجدد بأهداف المساعدة الانمائية الرسمية وخاصة ازايا البلدان الأقل نموا . وقد أيدنا اعادة تحويل موارد الوكالة الدولية للتنمية الى مستوى كبير واعتبرنا ان المستوى اللائم من التحويل للمؤسسات المالية الانمائية يعتبر مطلبا جوهريا . وكذلك اعترف الاتحاد الاقتصادي الأوروبي بأهمية توفير السيولة الكافية للنمو الاقتصادي العالمي . وقد أكدنا في بلغراد أن قوة صندوق النقد الدولي مالي أمر في صالح الجميع ، لتتمكن تلك المؤسسة من القيام بدورها في الوفاء باحتياجات اعضائها التمويلية واحتياجاتهم للموازنة .

وكما قلت من قبل ، كان الاونكتاد السادس حدثا هاما في هذا العام ، فيما يتعلق بالعلاقات بين الشمال والجنوب الا أن الحوار العالمي بين البلدان النامية والصناعية عملية مستمرة ، تقوم على الاعتراف بالروابط المتزايدة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة كالنمو والتجارة والتمويل والتنمية والكفاح ضد الجوع في العالم . وبهذه الروح ، فاننا ما زلنا نؤيد الشروع في مفاوضات عالمية تتناول جميع المسائل الرئيسية في مجال الاقتصاد العالمي . واننا لنأمل ان يبيت من الممكن التوصل الى اتفاق مبكر حول الشروع في هذه المفاوضات . ولقد لاحظنا باهتمام في هذا الصدد ، اعلانات قمة عدم الانحياز في نيودلهي ومجموعة ال ٧٧ في بيونس ايرس في وقت مبكر من هذا العام . وفي هذا الصدد ، أوان اذغربأن الاتحاد قام منذ فترة طويلة بتنمية مشاركته مع دول افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادى وسوف يشرع في وقت قريب في اجراء مفاوضات لوضع اتفاقية جديدة .

وهناك سمة اخرى للسياسة الانمائية للاتحاد تتمثل في اعطاء اهمية خاصة للحاجات المحددة والملحة لاقبل البلدان نموا .

وأخيرا ، أود ان اشير بطريقة عابرة الى اتفاقية قانون البحار التي فتحت للتوقيع في كانون الاول / ديسمبر من العام الماضي . يعتقد الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء ان هذه الاتفاقية تشكل مجهودا رئيسيا في التدوين والتطوير المستعريين للقانون الدولي في مجالات مختلفة . لقد وقعت على هذه الاتفاقية حتى الآن خمس من دول الاتحاد الا انه ما زالت هناك بعض المشاغل في الاتفاقية فيما يتعلق بنظام التعدين في قاع البحار ، وينبغي ان نقوم بمعالجة هذا الموضوع حتى تصبح الاتفاقية مقبولة بصورة عالمية . وفي هذا الصدد ، فاننا نعلق اهمية كبرى على عمل اللجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار وكذلك المحكمة الدولية لقانون البحار . كما أود أن اعرب عن املي في أن تصبح الاتفاقية جهازا مفيدا في تعزيز التعاون والعلاقات المستقرة بين جميع البلدان في هذا المجال .

ما زال المناخ الاقتصادي الدولي بعيدا عن ان يكون مرضيا ، ولكن التاريخ يوقفنا على ان فترات الازمة يمكن ان تكون منطلقا للمبادرات الجديدة البناءة . ان الازمة الاقتصادية التي لا تزال تواجه معظم بلداننا تشكل تحديا بالنسبة لنا يتمثل في أنه يجب علينا ان نعمل على تعزيز التعاون الدولي ، وتعزيز الرفاهية الاجتماعية ، وتحسين ظروف المعيشة في العالم ، واعادة الثقة في عمل نظامنا الدولي ، بتكييفه للحقائق المتغيرة ، آخذين في الاعتبار التنوع ، وتعزيز طموحاتنا المشتركة .

اننا نؤمن باخلاص اننا نجحنا - رغم الاحباط وخيبة الامل في بعض الاحيان لعدم ظهور توافق للآراء في الابقاء على خطوط الاتصال والحوار الدولي مفتوحة . وهناك بالطبع اختلافات واضحة في الخبرة وفي النظر الى المشاكل ، وما يطرح من اقتراحات لحلها بطريقة فعالة . ورغم ذلك فانه عن طريق عملية مستمرة من التبادل الصريح للآراء سنتمكن من تحديد مصالحنا المشتركة ونقاط اختلافنا . اننا في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي يراودنا الامل في أن يؤدي الحوار الدولي الى مناخ اقتصادي أفضل مستقبلا .

ووسط عالم يمزقه الخلاف ويعيش في ظل الخوف دق الامين العام جرس الانذار بتقريره الذي قدمه في العام الماضي أمام هذه الجمعية . وأود أن اؤكد له ان أعضاء الاتحاد الاقتصادي الاوروبي نظروا في هذا التقرير وفي التقرير الذي قدمه الامين العام هذا العام ، بكل ما يستحقه التقريران من اهتمام . ونحن نشاطره القلق في أن نظام الامم المتحدة للامن الجماعي لم يستعمل بطريقة فعالة في معظم الاحيان ، ومن ثم فلقد كان هناك تجاهل متكرر لاحكام الميثاق . وفي نفس الوقت يشاطر أعضاء الاتحاد الاوروبي الرأي في ان هذا الضعف ليس ناجما عن أوجه قصور مؤسسية أو هيكلية بل ناتج من الافتقار للإرادة السياسية من قبل الاطراف المعنية في النزاعات والمواجهات .

وبينما نعي تماما المناقشات السابقة والجارية حول الحاجة الى تعزيز الامم

الامم المتحدة ، فاننا نعتقد ان الدافع السياسي في التقرير ينبغي الابقاء عليه ،
 اننا نشاطر الامين العام رآيه بأن هذا التقرير لا ينبغي أن يعالج بيروقراطياً أو
 كمسألة روتينية . ان المدى الواسع النطاق لتقريره بما يتجاوز رد الفعل التقليدي
 يشهد بصواب وصحة تحليلاته وتعليقاته . وكعلاج جزئي لهذا الموقف المقلق ، اقترح
 الامين العام سلسلة من التدابير العملية الرامية الى زيادة فعالية المنظمة في الحيلولة
 دون حدوث النزاعات . ومما يدعو الى الارتياح ان هذه المقترحات درست بطريقتة
 متعمقة في مجلس الامن الذي يعتبر الجهاز المسؤول عن صون السلم والامن .
 وتعتقد نحن الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ان مبادئ الميثاق التي
 تفصح عن الطابع العالمي لمنظمتنا توفر الاطار للتسوية السلمية للنزاعات في جميع
 انحاء العالم . وبهذه الروح الايجابية شرعت الدول العشر في اجراء حوار مع عدد
 من الدول الاخرى وبعض المنظمات أو المجموعات الاقليمية . ونحن على استعداد لتوسيع
 نطاق هذا الحوار بحيث يضم كل من يودون الانضمام اليه .
 ان المبادئ التي تعد سببا في بقاء الامم المتحدة لا يمكن ان تظل تنتهك
 بغير عقاب لان ذلك يؤدي الى تدهور منظمتنا ويجردها من اهميتها . وفي غيبة
 التمسك بحكم القانون سيصبح العالم ممزقا من جراء اساليب العنف والحروب ومن هنا
 يصبح وقوع الكارثة النووية النهائية امرا حتميا . ومن واجبتنا الاكثر الحاحا ان نفعل
 كل ما في وسعنا لنمنع هذا التطور المفجع عن طريق عكس مسار الاتجاه الراهن .
 ومن ثم فاننا نناشد جميع اعضاء هذه المنظمة دون استثناء ان يلتزموا
 بالتعهدات التي قطعوها على انفسهم بحرية في اطار الميثاق ، ويكفلوا وضعها موضع
 التطبيق . ان ما يتعرض للخطر امر اكبر من بقاء الامم المتحدة ، هو بقاء البشرية
 ذاتها .
 اسمحوا لي الآن بوصفي وزيرا لخارجية اليونان ان اعود مرة اخرى الى مشكلة
 قبرص . ففي ١٩٧٤ ، كما يعلم جميع اعضاء هذه المنظمة ، غزت القوات المسلحة

التركية جمهورية قبرص . وقد ادى الانتهاك الصارخ لجميع احكام القانون الدولي الى نشر الموت والدمار ، وكننتيجة له باب ٢٠٠ من اليونانيين القبارصة يعيشون كلاجئين في بلادهم ، وهناك في نفس الوقت ٦٠٠ شخص مفقود ، لا نعرف مصيرهم ، وذلك بسبب عدم تعاون السلطات المحتلة . ومن ثم يبدو من الواضح ان الوجود المستمر لقوات الاحتلال في الجزيرة يجعل الحل السياسي مستحيلا تقريبا . ان كلا من الجمعية العامة ومجلس الامن ، في سلسلة من القرارات التي اعتمدت بالاجماع او باغلبية ساحقة ، وضعا المبادئ التي ينبغي ان تحكم اية تسوية اذا ما اريد للتسوية ان تكون عادلة وممكنة . وتتضمن هذه المبادئ انسحاب القوات الاجنبية واحترام استقلال جمهورية قبرص وسيادتها والسلامة الاقليمية لارضها ووحدتها وطابعها المتمثل في عدم الانحياز وعودة اللاجئين الى ديارهم . ومن الواضح ان معنى ومغزى هذه القرارات هو ان المشكلة ينبغي ان تحل من قبل الطائفتين دونما اى تدخل خارجي .

وفي ضوء هذا المفهوم ، تنظر حكومة اليونان الى الجهود الاخيرة للاميين العام في البحث عن امكانيات جديدة لتسوية تكون مقبولة للجميع . واننا نقدر السيد دى كوييار تقديرا كبيرا ، فان لديه بالاضافة الى صفاته البارزة الاخرى ، معرفة متعمقة عن المشكلة ، وقد بذل جهودا مضمية بشأنها في الماضي ؛ ومن ثم فانه الشخص المؤهل تماما لمساعدة الطائفتين في جهودهما ، ونأمل له ، النجاح الكامل . قد تكون قبرص بلدا صغيرا ، الا ان القضايا المطروحة كبيرة ، واذا لم يبيد المجتمع الدولي ، أن لديه سلطة تطبيق مبادئ الميثاق في حالة انتهاك صارخة كهذه ، فانه سيكون قد فشل في مهمته بطريقة مؤسفة للغاية .

السيد تيندمانز (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اعذر

عن التكلم في هذا الوقت المتأخر ، ولكني اود ان اناقش بعمق قضايا محدودة اعتقد انها ينبغي ان تلقى اهتماما خاصا من الجمعية العامة . وفي رأبي ، أن اولى هذه القضايا هي بلاشك ما أثاره الامين العام في التقرير المقدم الى الجمعية العامة . فمرة اخرى ، كانت لديه الشجاعة في أن يفصح ، بأمانة وصراحة ، عن اوجه القصور في منظمنا وأن يقترح كيفية معالجتها . ان انتشار الازمات ، والتدهور في الموقف الدولي ، وازدياد حدة التوتر ، ولاسيما بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، وأثر ذلك كله على النزاعات الاقليمية ، التي ازدادت خطورة وتوترا عن ذي قبل ، امور تثير قلقا متزايدا في كل بلد من بلادنا . وبدأت شعوبنا تتساءل بقلق عن الموقف الذي لا يمكن السيطرة عليه ، والكارثة التي نقودهم اليها . وهي تلاحظ كذلك ان الاليات التي وضعت لاعادة السلم والامان اصبحت لا تؤدي عملها . وبالتالي ، فمن الطبيعي ان يتساءل الرأي العام لدينا ، لماذا لا تتخذ الامم المتحدة اجراء ؟ وما هو الهدف الذي تخدمه تلك المنظمة ؟

واذا لم ننجح في تغيير هذا الموقف ، فسيكون علينا أن نتوخى الحذر البالغ

مخافة تحول الاحباط المتزايد الذى تشعر به شعوبنا ، والذى يأخذ الآن صورة التشكك ، الى اللامبالاة ، وحتى العداوة للمنظمات الدولية بصفة عامة ، ومنظمتنا هذه في المقام الاول . ان وجود الامم المتحدة ، الذى يستند على النهج متعدد الاطراف في العلاقات الدولية ، قد اصبح اكثر ضرورة عن ذي قبل .

ولكن هذا النهج ، قد اصبح الآن موضع التساؤل . ان التعاون على الصعيد متعدد الاطراف يعانى من أزمة ، وقد شخص الامين العام تشخيصا دقيقا اسباب تلك الازمة ، في تقرير العام الماضي ، وفي التقرير المقدم لتوه . لقد ظهرت هذه الازمة الخطيرة - التي قد تكون قاضية بالنسبة للمجتمع الدولي - في العديد من المجالات . فهي تؤثر ، بصفة خاصة ، على ما تم القيام به ، أو بالاحرى ما لم يتم القيام به ، في مجال نعطيه أولوية كبرى ، ألا وهو مجال نزع السلاح . وفي جميع أفرع منظمتنا المعنية بنزع السلاح ، سواء كانت اللجنة الاولى للجمعية العامة أو هيئة نزع السلاح او قبل كل شيء لجنة نزع السلاح في جنيف ، تتميز المناقشات بالمواجهة العقيمة ، بحيث يجد كل طرف نفسه في نهايتها وقد عاد الى نقطة البداية دون تحقيق أى شيء ملموس .

ومن المؤكد ان المقترحات متوافرة ، الا أن ما نحتاجه هو ترجمة هذه المقترحات الى تدابير محددة ، تؤدي الى خلق الثقة المتبادلة ، التي لا يمكن بدونها ، تحقيق نزع السلاح .

ولهذا السبب ، فان بلجيكا تعلق اهمية كبيرة ، على امكانية مراجعة الاتفاقيات التي نبحث نتائجها ، ويجب ان تكون اساليب المراجعة اكثر صرامة ، كلما ازدادت أهمية الامور التي نقوم بمراجعتها .

ان النداء الذى وجهه الامين العام ، في السنة الماضية ، قد لقي استجابة واسعة ، وقد أدى ذلك بدوره الى اعتماد القرار ٦٧/٣٧ ، بالاجماع الذى أيدت فيه الجمعية العامة ، جهده بصورة كاملة ، ودعته الى مواصلة جهوده من أجل تعزيز المكانة التي ينبغي ان تكون للامم المتحدة .

ومنذ عام مضى ، وأمام هذا المنبر ، أشرت الى الاهمية التي ينبغي ان تعطى للدور الوقائي الذي أوكله الميثاق الى مجلس الامن والى الامين العام . ان الانشطة الكبيرة التي قام بها الامين العام في السنة الماضية ، وتصميمه على التواجد اما شخصيا أو من خلال كبار معاونيه ، في موقع أو مركز جميع النزاعات القائمة أو المحتملة ، انما تؤكد تصميمه على القيام بدوره الحيوي بصورة فعالة ، كما ان هذه الانشطة بدورها هي دعوة الى الدول للنهوض بمسؤولياتها .

اما فيها يتعلق بمجلس الامن ، فقد قدم رئيسه ملخصا للوضع الحالي لعمل هذا الجهاز فيما يخص هذه المسألة . كما أكد ان الميثاق يوفر للمنظمة جميع الوسائل اللازمة للقيام بمهمتها ، ويمكن تحقيق ذلك ، في حالة ما اذا كانت الدول الاعضاء خاصة الدول التي خصها الميثاق بقدر كبير من المسؤولية وهي الاعضاء في مجلس الامن ، راغبة في استخدام تلك الوسائل .

وتؤيد الحكومة البلجيكية جميع الجهود والاقتراحات التي تستهدف تعزيز تطبيق المبادئ التي يتضمنها الميثاق ، دون ان ينطوى ذلك على تعديل أو تغيير في الميثاق نفسه .

وبشكل أكثر تحديدا ، فاننا نعتقد ان دراسة التدابير اللازمة لمنع التهديدات ضد السلم ، تتطلب اولوية قصوى ، وأن العمل الوقائي ، يجب ان يتم اساسا من خلال مجلس الامن ، وعلى سبيل المثال ، يمكن ان يكون ذلك عن طريق عقد الاجتماعات الدورية لاستعراض البؤر الساخنة ومراكز التوترات في العالم ، وعن طريق تقارير مرحلية يعدها الامين العام بصورة منتظمة عن الحالة ، وعن طريق بعثات تقصي الحقائق ، وأيضا من خلال تدعيم وسائل تحرك الامم المتحدة في حالة قيام نزاعات . وقد قدم الامين العام بنفسه ، نفس الاقتراحات ، في الخطاب الذي القاه يوم ١٥ أيلول / سبتمبر الماضي ، في حفل غدا " صندوق داغ همرشولد للزمالات والذي دعا فيه الى " اعادة تقييم دور الامم المتحدة في صيانة السلم " .

ان الاقتراحات التي تقدمت بها ليست جامعة ولا مانعة ، بل ان القصد منها ،
اولا توضيح ان الميثاق قد وفر الوسائل الضرورية للحفاظ على السلم والامن الدوليين ،
وانه يتضمن العديد من الوسائل والاجراءات ، التي تمكن من تحقيق هذا الهدف
الاساسي . كما ان ملاحظاته تستهدف ايضا التأكيد على ان الترسانة الكاملة من
الوسائل الموجودة تحت تصرفنا لافائدة منها ، اذا لم يتوافر لدى الدول الاعضاء
في الامم المتحدة التصميم والرغبة الصادقة في استخدام هذه الوسائل ؛ واذا لم
تكن مستعدة للتضحية بمصالحها الوطنية الضيقة ، في سبيل الصالح العام . وفي
هذا الصدد ، تقع مسؤولية خاصة بشكل واضح ، على اكثر اعضاء الامم المتحدة نفوذا ،
ولاسيما الاعضاء الدائمين في مجلس الامن .

لقد تفجرت أزمة التعددية على الصعيدين الاقليمي والعالمي ، وقد بات الصعيد الأول ، ودرجة متزايدة ، جزءاً لا يتجزأ من الثاني . وفي سبيل تحقيق امكانياتها العالمية ، جمعت منظمة الأمم المتحدة عدداً متزايداً من الدول التي لا تشكل فسي مجموعها وحدة ثقافية متجانسة ، بل على النقيض تماماً ، تتضمن التقاليد والقيم التي تركز لها هذه الدول أنفسها أفكاراً متباينة تماماً قد تحتل في بعض الأحيان أهمية بالغة . ومن هنا تبرز الصعوبة التي تواجهها منظماتنا من جوانب عديدة ، لتحديد ما أسماه أحد العلماء الفرنسيين مؤخراً " قانوناً عالمياً يمكن لكل فرد أن يتسلم به الآن هذا الفرد يتعرف على نفسه فيه " .

وفي هذه النظرة ، اقترحت بلجيكا عدة مرات من فوق هذا المنبر - مثلما فعلت في العام الماضي - أن تضع الأمم المتحدة نهجاً اقليمياً في مجالات مثل نزع السلاح ، أو تعزيز حقوق الانسان ، أو في المجالات الاقتصادية ، وأن يتم ذلك ، اذا لزم الأمر ، بالتعاون مع المؤسسات متعددة الأطراف في الأقاليم المعنية .

ويتعين علينا أن نرد روح التعددية الى كامل قوتها ونشاطها على الصعيدين العالمي والاقليمي ، لنضمن بذلك قيام صلة وثيقة بينهما . أما فيما يتعلق بالمنطقة التي تنتمي اليها بلادي ، فاني أفضل أن يسلك الاتحاد الأوروبي هذا الطريق . وبعد التغلب على الأزمة التي يواجهها وتواجه الدول الأعضاء في هذه اللحظة بالذات ، فانه يستطيع ، لمصلحة الجميع ، أن يلعب دوراً أكبر في حل الأزمات العالمية التي تشكل عبئاً ثقيلاً على اقتصادياتنا ونخلق الظروف التي تيسر مواصلة حوار الجنوب والشمال بأسلوب يتسم بالاصرار أكثر مما حدث حتى الآن .

ونفس الروح ، أود أن أؤكد على الأهمية الكبرى التي تعلقها بلجيكا على مفاوضات فيينا بشأن خفض المتبادل في القوات والأسلحة والتدابير المشتركة في وسط أوروبا ، وكذلك المؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة ونزع السلاح والذي يعقد في القريب العاجل أولاً في هيلسنكي وبعد ذلك في ستوكهولم . وغنى عن البيان أن مفاوضات جنيف ، سواء

كانت معنية بالقذائف الأوروبية أو الأسلحة الاستراتيجية ، حتى لو تمت في سياق مختلف ، تحظى باهتمام حكومتي التي تركز الأضواء عليها ، لأنها تؤثر بالفعل على بقا شعوبنا في حد ذاته .

وفي سياق هذا القلق الاقليمي الذي ذكرته على التو ، تعلن حكومتي أهمية مماثلة على التطورات التي تحدث في مختلف مناطق العالم .

وبرغم ذلك ، تحظى قارة افريقيا في بلجيكا باهتمام خاص لها وان لم يكن قاصرا عليها . وذلك هو السبب في أن حكومة بلجيكا وافقت في شباط/فبراير الماضي على وثيقة مطولة نوعا ما ، حاولت أن تحدد معها بشكل منهجي ، متماسك وشامل قدر الامكان ، الأهداف والمبادئ ووسائل تنفيذ السياسات التي تود بلدي اتباعها تجاه افريقيا . ومن بين المبادئ الارشادية في سياستها المقترحة لافريقيا ، أود أن أذكر الآتي :

" ان بلجيكا على استعداد لاتخاذ اجراءات لاجباط كل ما يمكن أن يسهم في فرقة وازعاف قارة افريقيا . . . وهذا يعني أنه يتعين عليها أن تحاول تعزيز التعاون فيما بين الدول الافريقية ، وأن عليها أن تنتهج سياسة فعالة ، ليس فقط تجاه افريقيا ككل ، بل تجاه المنظمات فيما بين الدول الافريقية ، سواء كانت قارية أو اقليمية ، وسواء كانت تغطي مجالات اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو غيرها . وتستطرد نفس الوثيقة لتنص ، فيما يتعلق بمنظمة الوحدة الافريقية بالذات ، على أنه :

" لا يمكننا . . . الا أن نعترف بأنها قد قامت بدور ايجابي لا يمكن الاستعاضة عنه بالنسبة للقارة (الافريقية) . . . واذنا ما قدر لمنظمة الوحدة الافريقية أن تختص أو اذا ما أصبحت عاجزة نتيجة للأزمة التي تواجهها الآن ، فان ذلك سيكون بمثابة نكسة قاسية للغاية لجميع البلدان التي تنتمي اليها ولا فرقيما ككل " . لذلك فان بلادى قد تابعت بقلق حقيقي الأزمات التي انهالت بضراوة على أنشطة هذه المنظمة الى الحد الذي منعت فيه عقد مؤتمروقتها في مناسبتين ، حيث يبد وأن هذا يهدد وجودها في حد ذاته ،

هارتياح حقيقي ، رأت حكومة بلجيكا رؤساء الدول والحكومات الافريقية وقد طرحوا جانبها النزاعات واختلافات الرأي فيما بينهم واجتمعوا في حزيران / يونيه الماضي في أديس أبابا في محاولة لتغليب المفاوضات على أسلوب المواجهة .

ان مأساة تشاد التي نمر بتجربتها اليوم ، والمشكلة الرهيبة التي تفرضها تلك الأزمة على منظمة الوحدة الافريقية ، توضح مدى صعوبة تحقيق هذا الهدف . ان بلجيكا تؤمن ايمانا راسخا بأن افضل وسيلة لحل المنازعات بين الدول الافريقية تكمن في تعاونها داخل اطار منظمة الوحدة الافريقية ، ونأمل أن تتمكن هذه المنظمة من مواجهة التحديات وأن تتوصل الى اتفاق بين جميع أعضائها على احترام شرعيتها أي باحترام الشرعية الافريقية لقراراتها .

ان أحد المآسي الرئيسية التي يواجهها العالم اليوم ، هي المأساة التي يعاني منها الآلاف من اللاجئين في جميع أنحاء العالم . وتتأثر بهذه المحنة بشكل خاص - بسون غورها من مناطق العالم - منطقة جنوب شرقي آسيا ، والقارة الافريقية حيث تندفق الجماعات العرقية غالبا عبر الحدود . ويعتبر تدفق اللاجئين وتشريد السكان من المشاكل الحادة بصفة خاصة في افريقيا . ان تهدد هذه التدفقات كل من الهيكلين الاقتصادي والاجتماعي لكثير من الدول . كما تؤدي غالبا الى تمزيق علاقات حسن الجوار بين البلدان .

ان المؤتمر الدولي الأول المعنى بمساعدة اللاجئين، في افريقيا (ايكارا الأول) الذي عقد في عام ١٩٨٠ ، جعل من المستطاع اجراء دراسة - اتضح أنها غير كاملة - لجميع جوانب هذه المشكلة الكبيرة . وينبغي لمؤتمر ايكارا الثاني ، المقرر عقده في تموز / يولييه القادم في جنيف ، أن يتيح الفرصة لتحظ، خطط الطوارئ ومجود البقاء على قيد الحياة ، ووضع التصورات التي يمكن أن تقضي الى حلول دائمة للمشكلة .

وهذا أيضا مجال آخر يضيف على النهج الاقليمي ودون الاقليمي أهمية خاصة لأنه يجعل بالاستطاعة أن تؤخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة للمشاكل التي لا تتخذ نفس المظهر في جميع أنحاء العالم . فعلى سبيل المثال ، نجد أن اللاجئين في افريقيا

لا يذهبون عادة بعيدا عن الأراضي المجاورة تماما لبلادهم . وبالتالي ، فان التعاون بين البلدان المتجاورة يعتبر أفضل وسيلة لايجاد الظروف الملائمة للتوصل الى تسوية مرضية طويلة المدى لهذه المشكلة ، سواء عن طريق اعادة توطين اللاجئين في بلدانهم الأصلية أو ادماجهم داخل الدولة الضيفة . وفي هذا الشأن ، فان مشروعات التنمية التي وضعت لتعزيز الأساس الاقتصادي للبلدان الضيفة تحتل أهمية خاصة ، أننا نؤمن بأن مؤتمر ايكارا الثاني يمكن أن يتيح الفرصة أمام الحكومات الافريقية والمنظمات الافريقية الاقليمية ودون الاقليمية والمنظمات الدولية المعنية ، وكذلك أمام الدول المانحة للمعونات ، لمراجعة برامج معوناتها لكي تتضمن ادماج اللاجئين ومشاركتهم في اقتصاديات البلدان الضيفة في اطار الخطط الانمائية الشاملة .

ان بلجيكا ، من جانبها ، على استعداد للمشاركة بنشاط في ذلك المؤتمر ومتابعة النتائج التي ستصدر عنه ، سواء كان ذلك بطريق مباشر أو من خلال الاتحاد الأوروبي ، ويمكن للعمل الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن أن يجد الأساس الراسخ بسهولة في اتفاقية لومي والمبادئ التوجيهية للتعاون مع بلدان العالم الثالث التي لا تشترك في الاتحاد .

وفي الختام ، تظل مشكلة الجنوب الافريقي مصدرا خطيرا لعدم الاستقرار في عالم يسوده الاضطراب تماما في وقتنا الحالي .

أيا كانت مشكلة ناميبيا ، والقضايا التي تثيرها سياسة التنمية المنفصلة - أي الفصل العنصري - لجنوب افريقيا ، أو التطور في الوضع فيما يعرف بدول خط المواجهة ، نجد أنفسنا مواجهين بعناصر شتى لنفس المشكلة التي يجب أن تسوى بأسرع وقت ممكن .

ان بلجيكا التي توضح مساهمتها الفعالة في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا مدى جدتها في تناول هذه المشكلة ، لا تدعي ، مع ذلك ، انها قادرة على أن تقترح من هذا المحفل حلا . حتى وان كان جزئيا . ومع ذلك ، تناشد بلادى جنوب افريقيا ذلك البلد الافريقي - المعترف بكونه كذلك في القارة - أن يستجيب في النهاية الى النداء الذي قدم اليه في لوساكا منذ أكثر من ١٥ عاما وأن يضع ثقته في الكرم الذي يعتبر أحد السمات الرئيسية للشعب الافريقي ، والذي دفع الشاعر العظيم " ليهولد سدار سنغور " الى أن يقول " ان شعوب النار هذه ، عندما حررت أيديها ، نشرت الأخوة على أول صفحة من هذا التاريخ .

وفي الوقت ذاته ، تعترم بلادى أن تزيد من معونتها لدول الجنوب الافريقي ، وشكل خاص من خلال مؤتمر تطوير التنسيق للجنوب الافريقي ، كإسهام من جانبها في التنمية المنسقة لتلك الدول .

ان بلجيكا ، من جانبها ، ومع شركائها التسعة في الاتحاد الأوروبي ، سوف تسهم - اذا ما كانت هذه رغبة بلدان القارة والمنظمات فيما بين الدول - في العمل على تواجد حقيقي وحر ومستقل للقارة الافريقية . ويعني ذلك قارة افريقية قد وجدت حلا لمشاكلها الخاصة ، وحررت نفسها من الصراعات الايدولوجية أو السياسية الدخيلة الرامية الى فرض النفوذ أي قارة افريقية تخلصت من بقايا الاستعمار التي يدعي المستعمرون السابقون انهم لا يتذكرون شيئا منها لكي يكون مستقبلهم خلوا من كل ايهام ، أي قارة افريقية تكون متتعة بالاستقرار داخليا واقليميا بدرجة تمنع نشوب أية نزاعات أهلية أو نزاعات بين الدول ، أو تحد منها .

أما وقد قلت هذا ، فالواقع ان ضرورة اتباع سياسة افريقية جديدة بهذا الاسم فيما يخص بلجيكا ، لا يمكن النظر اليها باعتبارها منفصلة بل الواقع انها لا يمكن أن تكون منفصلة عن علاقاتنا ببلدان ما يسمى بالعالم الثالث ككل .

ان افريقيا بالتأكيد قريبة منا بمعايير الجغرافيا ، والتاريخ ، ومعرفتنا بها لكن افريقيا ليست سوى جزء واحد فقط من العالم ، ويتعين على بلجيكا أن تظل مفتوحة على العالم بأسره ، وفيما يتعلق بالتعاون الانمائي ، فانها يجب أن تكون قادرة على أن تستجيب قدر الامكان للنداءات الصادرة عن بلدان من قارات أخرى .

ان سياستنا يجب ان تأخذ في الاعتبار علاقاتنا بكل بلدان الجنوب ، وهذه البلدان ، رغم أوضاعها المختلفة ، بل ومصالحها المتضاربة أحيانا ، وحدت ما بينها حركة واسعة من التضامن السياسي في مجموعة تمارس ضغطا اقتصاديا على أكثر البلدان تقدما ، وفي النهاية ، في قوة تفاوضية دبلوماسية .

اننا لا نستطيع تجاهل هذه الحقيقة . ان ما نسميه عن حق أو بغير حق حوار الشمال والجنوب ، سيعمل لوقت طويل - بغض النظر عن العراقيل والتعقيدات - أحد عناصر العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية . وفي الوقت ذاته ، يكون لعدد معين من المشاكل الصعبة التي يقع ثقلها على الاقتصادات الوطنية أبعاد عالمية واسعة منها على سبيل المثال ، مشاكل تأمين توفير الغذاء ، والطاقة وأسعار المواد الخام - وهي أحد الأمور البالغة الأهمية لبلدان العالم الثالث - ومشاكل المديونية التي اكتست مثل هذه الأبعاد الكبيرة .

ان العلاقات الثنائية بين البلدان الغربية والنامية ، لا يمكنها وحدها أن تتيح التوصل الى حلول جزئية لتلك المشاكل . لذا ، يجب بحثها والتفاوض حولها على الصعيد العالمي .

لهذا استجابت بلجيكا مع شركائها الأوروبيين بصورة ايجابية للفكرة التي أطلقت في الأمم المتحدة لاجراء مفاوضات عالمية شاملة في شتى مجالات التعاون الدولي - ولهذا السبب لاتزال بلجيكا تأمل في امكان ايجاد أرضية اتفاق للمشروع في تلك المفاوضات ، بشرط أن يكون ذلك - على النحو الذي تراهي للأمم المتحدة - بروح من الاهتمام المشترك والمسؤولية والمصلحة المتبادلتين ، من جانب جميع الأطراف .

وفي هذا الصدد ، كان مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة

والتنمية (الاونكتاد) الذى عقد في بلغراد في حزيران / يونيه ، حدثا رئيسيا في حوار الشمال والجنوب في العام الماضي وطبيعة الحال لم ينجح في تحقيق كل أهدافه الطموحة ومع ذلك ، كان هناك اتفاق بشأن بعض النقاط . وبالرغم من أن تلك النتائج كانت محدودة لكنها يجب أن تشجعنا على أن نواصل الحوار ، ولا سيما في الوقت الذى يبدو فيه ان هناك علامات على تحسن في الوضع الاقتصادى الدولى . وبلجيكا مقتنعة بأن الجهد المشترك الذى تبذله جميع المنظمات الدولية المختصة وكل الدول المشاركة سيجعل من الممكن - على الأقل - التوصل الى عدد معين من النتائج المحددة مثل استقرار الأسواق وترسيخ عائدات التصدير للمنتجات الأساسية ، والابقاء على نظام مفتوح للتجارة الدولية ، واهياء نظام نقدى وتمويلي مستقر ، وفي نهاية المطاف ، والابقاء على المعونة الرسمية وقروض البنوك بل زيادتها ان أمكن .

ذلك هو الطريق الوحيد أمامنا للقيام بأجراء مشترك لتأمين تنمية اقتصادية عالمية متوازنة ، هي الضمان الوحيد للسلم والتفاهم بين الأمم . ان صورة الوضع الدولى التي شعرت أني مضطر لرسم خطوطها ليست - للأسف - صورة مبهجة . ومع ذلك ، فهناك حدث ايجابي يثير أملا حقيقيا ، قد ترك علامة بارزة على العام الماضي ويستحق القاء الضوء عليه . وأعني به مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، الذى عقد في نيودلهي في آذار/مارس الماضى . ان المبادئ الأساسية لحركة عدم الانحياز ، تلك المبادئ التي تتمشى تماما مع مثل السلم للأمم المتحدة . قد بعثت حية من جديد في ذلك المؤتمر . ولا تألو البلدان غير المنحازة جهدا في محاولة حل نزاعاتها بالوسائل السلمية ووضع مقترحات مشتركة للاستجابة للتحدى الذى لم يسبق له مثيل للأزمة الاقتصادية العالمية .

ان بلادى تبدي ارتياحها للاستجابة التي حظي بها مؤتمر القمة ذاك في جميع انحاء العالم ، وتود أن تعرب لرئيسته - رئيسة وزراء الهند - عما شعرنا به في بلجيكا من اهتمام وتعاطف لا تجاه النتائج التي انتهت اليها المؤتمر ، فحسب بل أيضا تجاه البيانات الهامة للغاية التي أدلت بها رئيسة وزراء الهند شخصا في تلك المناسبة .

ان الهند ، ايماناً منها بالمثل العليا التي ارساها آباؤها المؤسسون المهاتما غاندى
وانديت نهرو قد عادت ، هي ورئيسة وزرائها الى المنابع الحقيقية لعدم الانحياز معززة
بذلك هبة الحركة .

ثمة حدث آخر يمكن أن يكون هو الآخر شعاعاً من ضوء الشمس وسط غيوم الوضع
الدولي المضطرب ، تمثل في اختتام دورة مدريد للمؤتمر المعنى بالأمن والتعاون في أوروبا
في مطلع هذا الشهر . وقد عقدت تلك الدورة في ظروف ضعبة للغاية من جراء استمرار
بل وتكثيف التدخل السوفياتي المسلح في أفغانستان ، وهو ما ندينه ، وفي غمار الأحداث
الجارية في بولندا حيث لم يتسن التوصل بعد الى توافق وطني في الآراء ، هو وحده
الذي يستطيع أن يتيح لجميع قوى البلاد الاجتماعية والدينية المشاركة في إعادة بناء
مناخ ملائم للحرية . ومع ذلك ، وبعد ثلاث سنوات من النقاش وجدت الدول المشتركة في
المؤتمر انها يمكن ان تتفق على وثيقة ختامية ، يمكن ان تعتبر متوازنة وهامة بما فيه الكفاية
بالرغم مما فيها من عيوب خطيرة تأسف لها بلادى ، خاصة في مجال حقوق الانسان .

وينبغي ان تلي ذلك اجتماعات اخرى بغية استعادة مناخ يساعد على تحقيق التفاهم في العلاقات بين الشرق والغرب ، ويوفر الاعتدال والرغبة في احترام الالتزامات الاقليمية والعالمية واحراز تقدم هام في تحديد الاسلحة وخفضها ووقف سباق التسلح الذى يتعرض السلام بغير تحقيقه لتهديد مستمر.

ولهذا ، فان البلدان الخمسة والثلاثين المعنية كان لديها من الاسباب ما يجعلها تشعر بشي من الرضا في ختام اجتماعها في مدريد لولا ما خيم من ظل قاتم تمثل في العمل الذى لم يسبق له مثيل ، وهو قيام طائرة عسكرية سوفياتية باسقاط طائرة ركاب مدنية تابعة لشركة الخطوط الكورية بشكل متعمد وهي تحمل ٢٦٩ راكبا من الرجال والنساء والأطفال .

ان هناك اليوم بالفعل اداة - كلامية - على الأقل للبدء باستخدام القوة . وان توفرت حالة كان من الممكن تنفيذ هذا التعهد حيالها ، ليس بالكلمات فقط ولكن بالأعمال ايضا ، فانها كانت بالتحديد تلك الحالة الخاصة بقتل ٢٦٩ مدنيا اعزل بشكل وحشي بواسطة قوة عمياء تعلم ان اسلحتها لا يمكن ان تقاوم .

ان هناك جهودا تبذل في محفل آخر لوضع تدابير جديدة للحيلولة دون وقوع مثل هذه المأساة مرة اخرى ، وعلينا ان نأمل في ان تلك التدابير سوف تطبق . لا يمكنني ان اقتصر في حديثي من على هذه النصبة على اداة حادث ادى الى فقدان ارواح ٢٦٩ شخصا بريئا . ولكني اشجب ايضا بشدة تلك الضربة التي وجهت الى الثقة الدولية التي يعتبر الانفراج والسلم دونها امرين غير ممكنين .

وأود ان اكرر تعازى حكومة بلجيكا المخلصة لحكومة جمهورية كوريا ، الحكومة الصديقة التي نقدر كل التقدير جهودها التي لا تكل من اجل تحقيق التوحيد السلمى الديمقراطى لشبه جزيرة كوريا ، وكذلك من اجل توحيد العائلات التي فرقتها المأسى الكورية لاكثر من ثلاثين عاما .

ان الشعور بالحاجة الى تنظيم المجتمع الدولى لم يكن يمثل هذه القوة من قبل ، كما لم يكن العالم مضطربا بصورة تجعل تحقيق هذا الهدف امرا صعبا مثلما هو اليوم .

وكما قال بول فاليري ، اذا نظرنا الى العالم اليوم ، لن نجد في الواقع سوى ما يدعو الى الاحباط والقلق .

ان ذكر اسما مثل الشرق الأوسط ولبنان وايران والعراق وافغانستان وكمبوتشيا والقرن الأفريقي وتشاد والجنوب الافريقي وامريكا الوسطى وشيلي وقبرص - واسما اخرى لا اذكرها ، لكاف في حد ذاته لبيان عدد النزاعات التي توتر العلاقات بين الدول . هنا وهناك ، يوجد رجال شجعان وأمم باسلة تحاول وضع عناصر الحل السلمي . وفي هذا الصدد ، اود ان احيي جهود مجموعة كونتادورا ، وان اعرب عن الأمل في ان تتحقق المصالحة الوطنية للبنان عن طريق حكومتها الشرعية ، تلك المصالحة التي سوف تسمح لذلك البلد ان يتحرر نهائيا من الاحتلال الأجنبي ويتمتع بالسلام الذي يتوق اليه كثيرا .

وأود ايضا ان اكرر اقتناع بلجيكا الراسخ بأن السلام العادل والدائم لن يتحقق في الشرق الأوسط بغير الاعتراف بوجود وامن جميع الدول في المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل ، وبالتطلعات المشروعة لجميع الشعوب وبصفة خاصة الشعب الفلسطيني . انني انتمي الى الجيل الذي شهد مولد العصر النووي ، وهو شاهد - ينتابه القلق ان لم يصبه الذعر - لانتشار هذا النوع من الأسلحة ، ولم يتكيف بعد بالفعل لفكرة العيش في ظل الخوف الذي يسببه وجودها . اني من أولئك الذين يكافحون من اجل تحديد وخفض تلك الأسلحة المروعة ذات القدرة على الدمار الشامل .

ومع ذلك ، علمتني اكثر من ٤٠ سنة من الخبرة عددا من الحقائق . ان القوة النووية والأسلحة التي اوجدتها هي من نتاج عبقرية الانسان . وان أولئك الذين مروا - مثلي - بتجربة ماسمي في وقت من الأوقات " السباق من اجل اول قنبلة " بين الحلفاء والنازيين ، لن ينسوا ابدا ان الشيء الذي كان معرضا للخطر في ذلك السباق كان بقاء عالما الحر ذاته .

ويمكن للمرء ان يتطلع - مثلما افعل - مع الكثيرين من ذوى النوايا الحسنة ومحبي السلام الى القضاء على السلاح الذرى ، بل في الواقع جميع ادوات الدمار . ولكن على

المرء ان يدرك ايضا ان القضاء عليها ليس ممكنا . وبالفعل ، فان التاريخ يعلنا ان جميع انواع التقدم العلمي والتكنولوجي يمكن ان تكون ضارة او نافعة على حد سواء ، ولكنها دائما لا يمكن عكسها . ان ما ينبغي لنا عمله وما يمكننا عمله هو ايجاد الظروف التي لا يمكن تطوير الجوانب المفيدة للتقدم الا من خلالها .

ان الانسانية مهددة دائما بالتوترات التي تولدها الانانية والغيرة والوطنية الضيقة وانتهاك حقوق الانسان الاساسية ورفض نظام دولي قائم على حكم القانون . ان المشاكل الحقيقية تكمن في التخلف والجوع والأوضاع غير الانسانية التي ينبغي التوصل الى حل نهائي بشأنها .

ان انشاء نظام قانوني دولي جديد هو الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تقديم اطار يتم فيه القضاء على التوترات ، وتوفير ظروف تحديد الاسلحة وخفضها ، واطلاق القوى الخلاقة التي تساعدنا على التغلب على ازمات عصرنا . ان تحقيق هذا النظام يعتمد علينا وحدنا ، وبصفة خاصة على منظماتنا . فلتكن لدينا الشجاعة للتنديد بالقوى المراهضة لهذا ، ولنتعهد بالمشاركة في بناء ذلك النظام . وهذا تعهد تلتزم به بلجيكا رسميا هنا ومنذ الان .

رفعت الجلسة الساعة . ١٣/٥